النظام الحضري ومنحنى التحضر في منطقة نجران الادارية وتقييم التنمية الحضرية المستدامة

د. ابتسام إبراهيم محمد القاضي*

الملخص :

زادت أحجام المدن بمنطقة نجران وصار كل تسعة من عشر أفراد يقيمون في المدن عام ٢٠١٠، بعدما كانوا يمثلون الثلث عام ١٩٧٤ والعكس بالنسبة لسكان الريف، وكانت نسبة سكان المدن عام ١٩٧٤ أقل من النسبة العامة لسكان المدن على مستوى الدولة ثم تجاوزتها عام ٢٠١٠. والاتجاه السائد للنظام الحضري بمنطقة نجران يؤكد ظاهرة الهيمنة فقد استمرت هيمنة المدينة الاولى – مدينة نجران – طوال فترة الدراسة وتضم ٦٤,٥% من جملة السكان عام ٢٠١٠. وبدراسة التصنيف الحجمي لمراكز محافظات منطقة نجران الادارية تبيّن تفاوتها وعدم توازن نمو أعداد السكان لصالح الفئات الحجمية الاكبر (اكثر من مائة الف نسمة) طوال فترة الدراسة. و دلت قيمة مؤشر التوازن الحضري وجود اختلال في التوزيع السكاني الحضري في منطقة نجران بلغ حجم الاختلال في شبكة المدن من ثلث السكان الى اكثر من الثلثين فيما بين العامين ١٩٧٤–٢٠١٠. وسجلت مدينة نجران حجما يفوق الحجم المثالي المتوقع حسب مؤشر التوازن الحضري يمثل اكثر من نصف سكانها عام ٢٠١٠ تعتبر فوائض سكانية بحاجة لإعادة التوزيع. وتباينت التنمية الاقليمية نتيجة لأن تصنيف ثلثي بلديات المنطقة حتى عام ٢٠١٥ لم تتجاوز مستوياتها (د – هـ) بينما أن بلدية مدينة نجران بمستوى أمانة منذ عام ٢٠٠٤، وأظهرت أهم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة أن مدينة نجران تقل في مستوى جودة الحياة عنها في مدينة الرياض، كما تقل معظم المؤشرات فيها عن مستوى جودة الحياة على مستوى اجمالي المدن في الدولة. كما تناولت الدراسة تنميط منحنى التحضر في منطقة نجران الإدارية حسب نموذج نورثام.

الكلمات المفتاحية : منطقة نجران الإدارية، مدينة نجران، النظام الحضري، التنمية الحضرية المستدامة، الهيمنة الحضرية، سكان المدن، منحنى التحضر.

---

* استاذ جغرافية العمران المشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن.

المقدمة :

تتسم منطقة نجران الإدارية بموقعها الحيوي الاستراتيجي الذي جعل وادي الحصن موطنا لأقدم الحضارات البشرية في شبه الجزيرة العربية منذ العصور الحجرية القديمة قبل أكثر من مليون سنة في فترة الحضارة الالادوانية (محسوب وآخرون، ٢٠٠٢، ص ١٢٥)، وكانت معبراً لطرق التجارة الإقليمية عبر طريق البخور بين الشرق والغرب والجنوب والشمال منذ الالفية ما قبل الميلاد (موسوعة المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ٩١)، لهذا تزخر بالعديد من الآثار والمواقع التاريخية أهمها حادثة الاخدود العظيم (٥٢٥م) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم (بن جريس، ٢٠١٢، ص ١١) وتعتبر شاهد على عمارة المنطقة وكثرة عدد سكانها، فقد قدّر عدد الضحايا في هذا الحدث (٢٠,٠٠٠ قتيل) (الهمداني، ١٩٧٤، ص ١٥٢). وقد منحها موقعها الجغرافي خصائص طبيعية، فهضبة نجران من أخصب المناطق الزراعية بالمملكة بسبب تربتها البركانية الخصبة،وتتميز بالأودية التي تقطع الهضبة مثل وادي حبونا ووادي نجران ووادي حضن وغيرها وتمثل أحواضاً مائية ضخمة. كما يترسب في الجزء الشرقي من الهضبة أجمل عروق الكثبان الرملية وتغطي ٩٥% من مساحة المنطقة (موسوعة المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ٦٤٧) وهي هوامش غربية لصحراء الربع الخالي وتعد مورداً استثمارياً للسياحة الطبيعية. ورغم أهمية المنطقة تاريخياً واستراتيجياً واقتصادياً، إلا أنها لم تنل نصيبها من البحث والدراسة العلمية الجغرافية. لذلك تناولت هذه الدراسة التحليلية النظام الحضري بمنطقة نجران الإدارية خلال الفترة ١٩٧٤–٢٠١٠. فقد كانت المنطقة تمثل بيئة ريفية تزيد بها نسبة السكان الريفيين عن ٦٠,٣% من جملة السكان عام ١٩٧٤ ما بين زّراع وبدو يتوزعون في ١٤٤ قرية و ١٠١ مورداً مائياً (التعداد العام للسكان والمساكن ١٣٩٤هـ) بينما يتركز ٢٩,٤% من السكان في مدينة نجران، أي أن ما يقارب ثلث سكان المنطقة يتجمعون في موضع واحد، وينتشر الثلثين بين ١٤٥ مسمى ريفي. وقد حدثت بعد ذلك سلسلة من التحولات الحضرية في المنطقة مع مرور أربعة عقود زمنية أدت إلى نمو اعداد المدن وأحجامها ليصبح عددها تسعاً تضم مجتمعة ٩٠,٤% من جملة السكان عام ٢٠١٠ تبعه تناقص سكان الريف الى ٩,٦%. وتسعى هذه الدراسة إلى تنميط اتجاه التحضر وسكنى المدن في منطقة نجران حسب نموذج نورثام منذ بداية انضمامها للدولة السعودية وحتى عام ٢٠١٠، وتحليل تطور النظام الحضري فيما بين ١٩٧٤–٢٠١٠ ودراسة التغيرات في تراتب المدن حجمياً وعددياً على صفحة إقليم منطقة نجران الإدارية خلال تلك الفترة، وتقييم الاستدامة الحضرية في المنطقة مع هيمنة مدينة نجران المدينة الاولى ومقر الامارة لقياس مدى الحاجة إلى إعادة توزيع سكان المدن ليحدّ من المشاكل

والآثار التي تنجم عن الهيمنة الحضرية وتفريغ الإقليم من سكانه الريفيين للمساهمة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة تحّسن استثمار الموارد البشرية والطبيعية في المنطقة.

أهمية الدراسة :

تعد ظاهرة نمو سكان المدن ظاهرة عالمية برزت منذ الربع الأخير للقرن العشرين.وقد سجلت العقود الثلاثة الأخيرة انتقالا عالمياً هائلاً، فوصلت نسبتهم عام ٢٠٠٨ أكثر من نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن تواصل هذه النسبة زيادتها إلى ٧٠% بحلول عام ٢٠٥٠ (غضبان، ٢٠١٥، ص ٦٨)، والمملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم ففيها تزايد عدد سكان المدن ووصل إلى ٨٠,٨% من جملة السكان عام ٢٠٠٤ (الربدي، ٢٠٠٥، ص ٤٤٥) وارتفعت الى ٨٢,٧% عام ٢٠١٠ (المرصد الحضري الوطني، ١٤٣٥، ص ٢٢) وبذلك تكون قد تجاوزت النسبة العالمية المتوقعة لسكان المدن لعام ٢٠٥٠. وتسهم المدن بأكثر من ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولها أثرها في التغير المناخي، كما أنها تستهلك ثلثي الطاقة المنتجة عالمياً، وتنفث ٧٠% من انبعاثات الغازات الدفيئة (البنك الدولي، التنمية الحضرية. 2014.: http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/ 04/14 /urban-development-results-profile). ولذا تبرز اهمية هذه الدراسة التي تتناول النظام الحضري واتجاهات التحضر (نمو سكان المدن) في منطقة نجران الادارية مع تقييم جودة الحياة في مدينة نجران من خلال تطبيق أهم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة. ومما يؤكد الحاجة لإجراء مثل هذه الدراسة التخصصية، ما يلي:

١- لم تحظ منطقة نجران الإدارية بحقها من الدراسات البحثية الجغرافية، ويعود ذلك للأسباب التالية :
   أ- لا يوجد قسم علمي في تخصص الجغرافيا بجامعتها الوليدة.
   ب- موقعها الحدودي في أقصى أطراف جنوب المملكة العربية السعودية.
   ج- انتشار عروق الكثبان الرملية لصحراء الربع الخالي التي يزيد ارتفاعها عن ٣٠٠ وتشغل ٩٥% من مساحة المنطقة.
٢- المساهمة في توجيه الاهتمام الى تحقيق توازن التنمية الإقليمية والمحلية في المناطق الادارية بالدولة من خلال الدراسة التحليلية للنظام الحضري بمنطقة نجران.
٣- أهمية إجراء الدراسات والبحوث التي تسهم في تأكيد ضرورة ضبط معدلات الزيادات السكانية للمدن الكبرى ومقار امارات المناطق الادارية وتوجيهها إلى المدن المتوسطة والصغيرة. وذلك من خلال إعادة توزيع السكان بإصدار ضوابط للهجرة الداخلية، ورسم السياسات السكانية وإعداد خارطة عمل لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

مشكلة الدراسة :

تتناول هذه الدراسة تحليل النظام الحضري واتجاه منحنى التحضر في منطقة نجران الإدارية، ثم تقييم التنمية الحضرية المستدامة بمدينة نجران. فقد نتج عن الهيمنة الحضرية لمدينة نجران كمقر لإمارة المنطقة جذبها للاستثمارات الاقتصادية لتّركز الخدمات والمرافق والسلطة والإدارة فيها، مما جعلها تستقبل المهاجرين الريفيين – خاصة البدو – على حساب بقية المدن، بل وتفريغ الريف في المنطقة من سكانه للتوطن فيها، لذا لابد من متابعة التغيرات التي حدثت في النظام الحضري للمنطقة وتقييم آثارها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، لكي يتأتى للمنطقة أن تسهم بدور مناسب ضمن منظومة النظام الحضري في المملكة العربية السعودية من خلال إعادة رسم السياسات الحضرية السكانية والعمرانية فيها.

تساؤلات الدراسة وأهدافها :

تهدف هذه الدراسة إلى تنميط اتجاه منحنى التحضر في منطقة نجران ،ومتابعة نمو المدن عددياً وحجمياً في الفترة ما بين الأعوام ١٩٧٤–٢٠١٠ لإبراز مدى توازن النمو الحضري والريفي، ثم تقييم التنمية الحضرية المستدامة في مدينة نجران عاصمة المنطقة الادارية، ولتحقيق هذه الاهداف تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

- كيف يتشكّل منحنى التحضر في منطقة نجران الإدارية منذ قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢ الى عام ٢٠١٠ حسب نظرية مراحل التطور الحضري لنورثام؟
- ما نوع النظام الحضري في منطقة نجران الإدارية؟
- ما مدى التوازن بين أعداد سكان المدن وسكان الريف؟
- كيف تطور الهرم التراتبي للمدن حجمياً وعددياً خلال فترة الدراسة؟
- ما مدى تحقق أهم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة نجران ؟

منهج الدراسة :

اعتمد البحث الأسلوب الكمي عند إجراء دراسة النظام الحضري بمنطقة نجران الإدارية لتحليل بيانات التعدادات السكانية الرسمية للأعوام ١٩٧٤ – ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ – ٢٠١٠، وفي قياس التغير الذي طرأ على توزيع سكان المدن في أمارة المنطقة ومحافظاتها خلال فترة الدراسة، اضافة الى تطبيق عدد من المقاييس الإحصائية تمثلت في حساب التوزيع العددي والنسبي لسكان المدن وقياس الكثافة السكانية العامة، ومؤشرات التركز السكاني وإعادة التوزيع والتوازن الحضري، وقانون المدينة الأولى ودليل الهيمنة الحضرية. مع تمثيل نتائج تلك المقاييس في رسوم وأشكال بيانية باستخدام برنامج (Excel) وتحويلها إلى قيم رقمية ذات دلالات علمية باستخدام برنامج (Arc Map) لإخراج

الخريطة جغرافيا. ويعد المنهج العلمي الاستقرائي الذي يعتمد على الوصف والتحليل مكملا للأسلوب الكمي الذي تقوم عليه الدارسة، لاستقراء الظاهرة وتحليلها والوصول إلى نتائج تطبيقية يفيد منها المخطط التنموي.

منطقة الدراسة :

تقع منطقة نجران الإدارية في أقصى جنوب المملكة العربية السعودية، وتحتل حدودها الجنوبية حدوداً دولية مع الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وتمتد بين دائرتي عرض ٥٧" ٥٤' ١٦°/ ١٤" ٢٥' ١٩° شمالا، وبين خطى طول ٤٧" ٣٥' ٣٠/٣٤° ٥٦' ٥١° (شكل ١). وتشغل مساحة ١٣٠,٠٠٠ كم^{٢} تمثل ٦,٦% من مساحة الدولة (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ٢٠١٢، ص ١٤) وتحتل المرتبة السابعة في المساحة بين المناطق الإدارية، وقد بلغ عدد سكانها ٥٠٥٦٥٢ نسمة عام ٢٠١٠ (التعداد العام للسكان والمساكن، ١٤٣١، ص ١٩١) يمثلون ١,٩% من سكان المملكة العربية السعودية، ويبلغ معدل الكثافة السكانية العامة بها ٣,٩ شخص/كم^{٢} (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ٢٠١٢، ص ١٤).

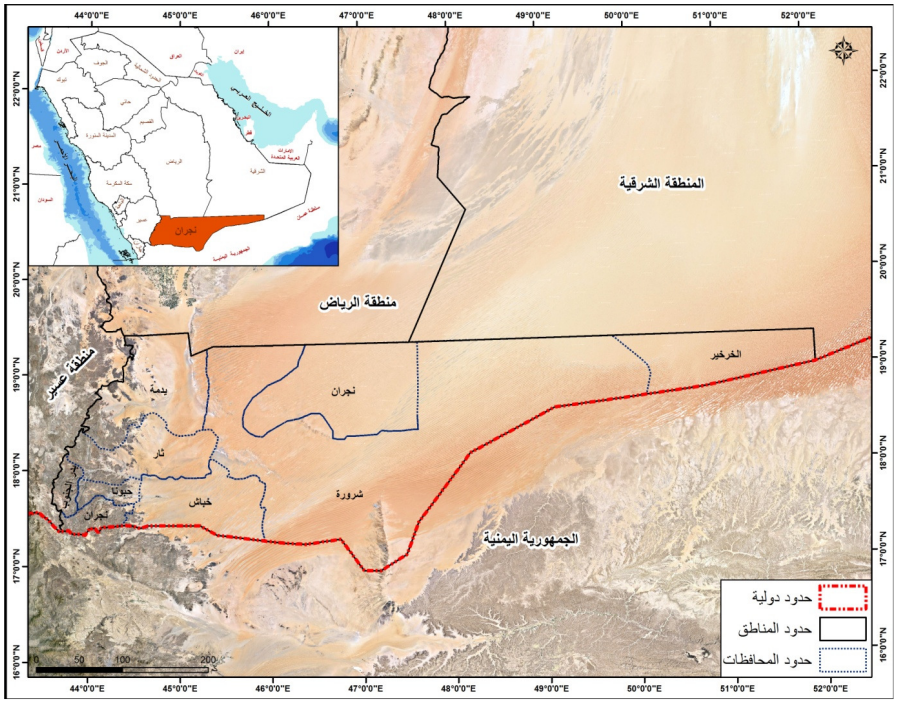

شكل (١) : موقع منطقة نجران وتقسيمها الاداري.

ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة النقص المعرفي في دراسة واقع النظام الحضري في منطقة نجران الإدارية واتجاهات التحضر بها، ومدى تأثير الخطط الخمسية التنموية في تحقيق النمو الإقليمي المتوازن بها.لهذا برزت الحاجة لإجراء هذه الدراسة لتغطي هذا الجانب المعرفي الهام، وللمساهمة في امداد المكتبة الجغرافية بدراسات تخصصية عن منطقة نجران الادارية.

المجال الزمني للدراسة :

اعتمدت الدراسة في تحليل النظام الحضري بمنطقة الدراسة على البيانات الرسمية للتعدادات العامة للسكان والمساكن التي أجريت بالمملكة العربية السعودية في الاعوام ١٩٧٤ – ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ – ٢٠١٠.

الدراسة والتحليل

اولاً – منحنى التحضر في منطقة نجران الادارية :

طلبت منطقة نجران الانضمام الى الدولة السعودية عام ١٩٣٢. وصارت تتبع امارة عسير السراة، وظلت كذلك حتى عام ١٩٥٣ حين الغي النظام الاداري (الذي يقسم المملكة الى قسمين إداريين، الاول يضم جميع مناطق الدولة تحت اشراف مباشر من الملك عبدالعزيز ،والثاني يضم الحجاز وعسير تحت اشراف نائب الملك في الحجاز). وتلى ذلك تقسيم الدولة اداريا الى امارات ترتبط مباشرة بوزارة الداخلية بعدما أعيد تشكيل هيكلها التنظيمي وصار لأمارة نجران استقلالها الاداري، بحيث يحكمها أمير يعّينه الملك ويتولى مسؤوليات الادارة والحكم في المنطقة تحت اشراف وزارة الداخلية (ابو العلا، ١٩٧٩، ص ص ٤٤٢–٤٤٩). وقد مرت المنطقة بعدة تطورات ادارية واقتصادية واجتماعية صاحبت التغيرات في مسيرة التنمية بالدولة، انعكست على المنطقة وسكانها من حيث النمو والتوزيع الجغرافي واتجاه التحضر (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المدن) الذي يتشكل في نموذجين الاول منحنى على شكل حرف S في البلدان المتقدمة، والثاني منحنى على شكل حرف j في البلدان النامية (CHEN, 2013) (ملحق ١). وكان شكل منحنى التحضر في منطقة نجران أقرب الى حرف J، وكان أكثر تطرفا في ارتفاع نمو سكان المدن على حساب الريف عنه على مستوى الدولة (شكل ٢). لذا تبرز أهمية دراسة مراحل منحنى التحضر في منطقة نجران منذ قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢ حتى عام ٢٠١٠، فكانت كالتالي :

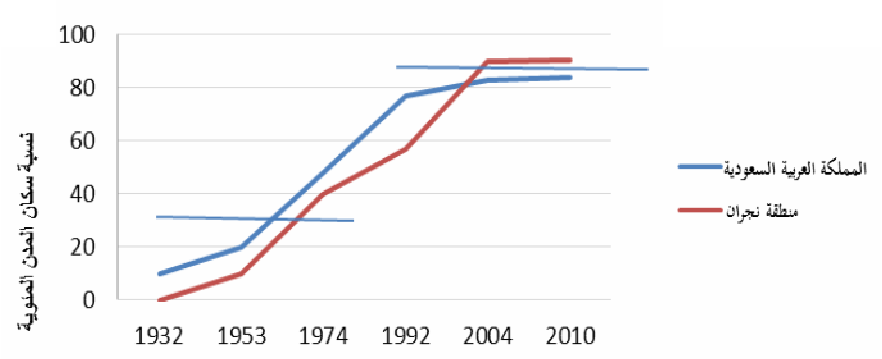

شكل (٢) : منحنى التحضر في منطقة نجران الادارية وفي المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٣٢-٢٠١٠.

١) المرحلة الاولية (١٩٣٢-١٩٧٠):

تتسم المرحلة الاولية لمنحنى التحضر Initial Stage بممارسة السكان الانشطة الزراعية ونسبة سكان المدن خلالها لا تتعدى ٢٥% من جملة السكان ويكون معدل نموهم بطيئا، فهي مرحلة تتمثل فيها هيمنة الارياف على المدن، وقد تمثلت جميع هذه السمات في منطقة نجران خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٧٠. ففي بداية المرحلة لم يكن هناك مدناً بمعناها الفعلي؛ وإنما قرى كبيرة تتبعها اخرى صغيرة متفاوتة الاحجام والأعداد، لا يتجاوز سكان الواحدة منها على ٢٥٠ نسمة (مشخص، ٢٠٠٠، ص ٧٨)، وكانت نجران حينها تابعة لبلدة[١] ابها – قاعدة منطقة عسير الواقعة في الاقليم الجنوب الغربي – التي يتبعها عدة قرى كبيرة احداها نجران (السرياني، ١٤١٣هـ، ص ٨٨) وكانت مدينة نجران تسمى في تلك الفترة قرية أبا السعود؛ مبانيها من اللبن أو التنك وبيوتها قديمة، وقد تم اختيارها لتكون مركزا لأمارة منطقة نجران الادارية بعد توسعها واندماجها مع عدة قرى مجاورة لها على حافتي وادي نجران، وكان الطريق بين تجمعات تلك القرى ينقطع عندما يسيل الوادي (الشريف، ١٩٨٤، ص ٤٣٨)، وقد أُطلق عليها مسمى مدينة نجران عام ١٩٥٣، و قّدر عدد سكانها إذ ذاك بحوالى (٢٠٠٠ نسمة) (Twitchell, 1953, p. 180)، فكانت أقل المدن في عدد سكانها محتلة المرتبة الاخيرة بين مجموع المدن الثلاث والعشرين التي اوردها تويتشل في كتابه، كان نصيبها ٠,٣٧% من جملة سكان المدن التي تمثل مجتمعة ٢٠% من جملة سكان الدولة ككل (مشخص،

(١) لم يطلق عليها في تلك الفترة مسمى (مدينة) بل بلدة، وذلك لمحدودية حجمها وممارسة سكانها للنشاط الزراعي وتربية الحيوان، ولم يطلق عليها قرية لوجود الوظيفة الادارية.

٢٠٠٠، ص ٧٨) تركزت غالبيتهم في مدن الحجاز. وتعّد منطقة نجران من أقدم مواطن الحضارات في شبه الجزيرة العربية، وكان بها عديد من الواحات والقرى الممتدة على حافات وادي نجران ووادي حبونا التي يمارس سكانها الاعمال الزراعية وتربية الحيوانات، وظل هذا النمط الريفي سائدا في المنطقة حتى الستينات من القرن العشرين، فقد تأخرت تنميتها عن بقية المناطق الادارية بالمملكة، والذي حتّمه عليها موقعها المتطرف، وعزلتها عن بقية المناطق الادارية بسبب تأخر انشاء الطرق البرية فيها الى السبعينات الميلادية، ولم تستكمل شبكة الطرق إلا في الثمانينات الميلادية (بدايات القرن الخامس عشر الهجري). لذا استمر الطابع الريفي سائدا الى الثمانينات الميلادية، شاملا السكان الريفيين المستقرين بالإضافة الى نمط ريفي آخر هو البدو الرحل. فقد كان معظم سكان المملكة العربية السعودية في بدايات تكوين الدولة من القبائل التي تمارس حياة التنقل والارتحال وقدّرت نسبتهم مابين ٥٧,٧-٦٠% من جملة سكان الدولة عام ١٩٣٢ كما في تقديرات (حمزة، ١٩٣٣م) (وهبه، ١٣٨٧هـ) ينتشر ١٥% منهم في الاقليم الجنوب الغربي ويمثلون ٦٠% من جملة سكان الاقليم.

وكان لمشروع الملك عبدالعزيز لتوطين البدو الرحل في "الهجر" دور مؤثر في التحول من الترحال والتنقل الى الاستقرار، بدأ البدو بعدها بالتوطن التلقائي وإنشاء مستقرات ذاتية، فتراجعت نسبة البدو الرحل الى ما يقارب ٥٠% من السكان بالمملكة عام ١٩٦٥، وصّنفوا الى رحّل وشبه رحّل (الشامخ، ١٩٨١، ص ١٨) يمثل البدو الرحل٣٠% والبقية شبه رحل ويقصد بهم الذين استقروا في اطراف القرى والمدن مع محافظتهم على نمط البداوة في اسلوب حياتهم ومعاشهم، وشكّلوا بين ٣٠-٤٠% من مجموع سكان القرى (ابو العلا، ١٩٧٩هـ، ص ١٧١). وتعد مدينة شرورة أهم الهجر في منطقة نجران التي بدأت كمورد للمياه (حفر بئر ارتوازية بعمق ١٠٥٠ م) عام ١٩٥٠، ثم بعد تزايد سكانها وجذبها لتوطن البدو الرحل انشئت فيها بلدية (فئة د) عام ١٩٧٥، لتصبح بعدها المدينة الثانية في منطقة نجران. وقد تراجعت نسبة البدو الرحل مع نهاية هذه المرحلة عام ١٩٧٠ الى ٣٤% من جملة السكان (الشريف ١٩٨٤، ص ٤٠٣)، وزاد عدد سكان المدن في المملكة اجمالا ومنها مدينة نجران التي قدّر عدد سكانها عام ١٩٦٢ بحوالى (٢٢٠٠٠ نسمة) حسب الاحصاءات الرسمية، فتضاعفت بنسبة ١١٠٠% بعد مرور تسع سنوات وكان لإنشاء مطار جوي يربطها بالأقاليم الاخرى خاصة مع العاصمة مدينة الرياض عاملاً مساعداً لقطع عزلتها عن بقية أجزاء الدولة. إلا أنها لم تتجاوز ٠,٩% من جملة سكان المدن بالمملكة (حساب الباحثة) حسب بيانات تعداد السكان عام ١٩٦٢ والذي لم يقّر رسميا لعدة أسباب تتعلق بعدم الدقة في حصر سكان الدولة.

٢) المرحلة الثانية (التحضر المتسارع : ١٩٧١-٢٠٠٤):

في مرحلة التحضر المتسارع Accelerated Stage تزيد نسبة سكان المدن عن ٢٥%، وترتفع لتصل ٦٠-٧٠% أو أكثر وتمارس فيها نشاطات اقتصادية اولية،وقد تميزت منطقة نجران خلال الثلاثين عاما بنمو سكان المدن بنسبة تغير وصلت ٥٤٢,٥%، أي ان سكان المدن تضاعف عددهم بما يزيد عن الخمسة أضعاف، وبلغ متوسط التغير السنوي ١٨%، وبالتالي ارتفعت نسبتهم من ٣٩,٧% في بدايات المرحلة عام ١٩٧٤ الى ٨٩,٩% في نهايتها، وهذه الزيادة في نسبة سكان المدن لم تشمل جميع محافظات المنطقة؛ فمحافظة بدر الجنوب تناقص معدل نسبة التغير -٨,٨% سنوياً فيما بين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠. وتفاوتت أمارة ومحافظات منطقة نجران في تزايد عدد السكان خلال تلك المرحلة وفي نسبة التغير السكاني، ويتضح من الجدول (١) الذي يعرض عدد السكان في امارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ونسبة التغير للأعوام ١٩٧٤ - ١٩٩٢ - ٢٠٠٤، ومن الشكل رقم (٣) ما يلي:

١. تركزت الزيادات السكانية عام ١٩٧٤ في امارة المنطقة التي ضمت ما يزيد عن نصف سكان المنطقة ثم ارتفعت النسبة الى الثلثين عام ٢٠٠٤.
٢. ضمت أمارة نجران ومحافظة شرورة اربعة اخماس السكان منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٤ وتوجد فيهما المدينة الاولى والثانية بمنطقة نجران الادارية.
٣. كان متوسط نسبة التغير السنوية لسكان المنطقة ٦,١% انخفضت النسبة في المحافظات حبونا، ويدمة، وثار، وخباش عن المتوسط العام للمنطقة.
٤. تلازمت الزيادات السكانية في كل من الأمارة (٨% سنوياً) والمحافظات التي يوجد بها أكثر من مدينة كما في محافظة شرورة (١٤,١% سنوياً) ويوجد بها مدينتين هما شرورة والوديعة. بينما تناقصت في محافظة بدر الجنوب التي لم يظهر فيها مدناً طوال تلك الفترة.

وقد اسهم تسارع توطن البدو خلال هذه المرحلة في زيادة عدد سكان المدن، فقد تحولت الهجر الى قرى ريفية بلغ عددها ١٦٦ قرية يتراوح عدد سكانها ما بين (أقل من ٢٥٠-٧٠٠ نسمة) عام ١٩٨٣ (الشريف وآخرون، ١٤١٩هـ، ص ١٠٥). وبعد تقبل هؤلاء البدو لحياة الاستقرار، اتجه معظمهم الى المدن خصوصا مع رغبتهم وميلهم لممارسة اعمال غير زراعية، لذلك كانت مدينة نجران مقر الامارة الاداري في غرب المنطقة، ومدينة شرورة القاعدة العسكرية في شرقها تشكلان مركزي استقطاب للمهاجرين المحليين بما توفره من فرص لأنشطة اقتصادية اولية متنوعة لا تحتاج الى مهارات وتدريب تتناسب مع طبيعة هؤلاء البدو والريفيين الوافدين للاستيطان والعيش.

جدول (١) : عدد السكان في إمارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ونسبة التغير للأعوام ١٩٧٤ -١٩٩٢ -٢٠٠٤.

الأمارة والمحافظات	عدد السكان ١٩٧٤	%	عدد السكان ١٩٩٢	%	عدد السكان ٢٠٠٤	%	نسبة التغير بين عامي ١٩٧٤-٢٠٠٤ %	نسبة التغير السنوية بين عامي ١٩٧٤-٢٠٠٤ %
امارة نجران	٧٧٨٣٧	٥٢,٦	١٩٦٥٣٣	٦٥,٣	٢٦٥٤٩٨	٦٣,٢	٢٤١	٨
محافظة شرورة	١٣٩١٨	٩,٤	٤٤١٠٣	١٤,٧	٧٢٩٦٥	١٧,٤	٤٢٤	١٤,١
محافظة حبونا	١٣٤٦٦	٩,١	١٩١٠٨	٦,٣	٢٢٩٤١	٥,٥	٧٠	٢,٣
محافظة بدر الجنوب	٩٥٩٤	٦,٥	٨٨٢٣	٢,٩	٩٥١٥	٢,٣	-٨,٨	-٠,٣
محافظة يدمة	١٠٣٥٤	٧	٩٩٥٤	٣,٣	١٣٨٨٩	٣,٢	٣٤	١,١
محافظة ثار	٨١٧١	٥,٥	١٠٩٩١	٣,٧	١٢٩٣٥	٣	٥٨	١,٩
محافظة خباش	١٤٦٣٠	١٠	١١٤٨٢	٣,٨	١٨٨١٧	٤,٥	٢٨,٦	١
محافظة الخرخبر*	---	---	---	---	٣٧٨٥	٠,٩	---	٠
المجموع	**١٤٧٩٧٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٩٩٤**	**١٠٠**	**٤٢٠٣٤٥**	**١٠٠**	**١٨٤**	**٦,١**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٤ - ١٩٩٢ - ٢٠٠٤.

* لم تحتسب لها نسبة التغير السنوية لعدم تبعيتها الإدارية لمنطقة نجران سوى عام ١٤٢١هـ (٢٠٠١) فقد كانت إحدى محافظات المنطقة الشرقية.

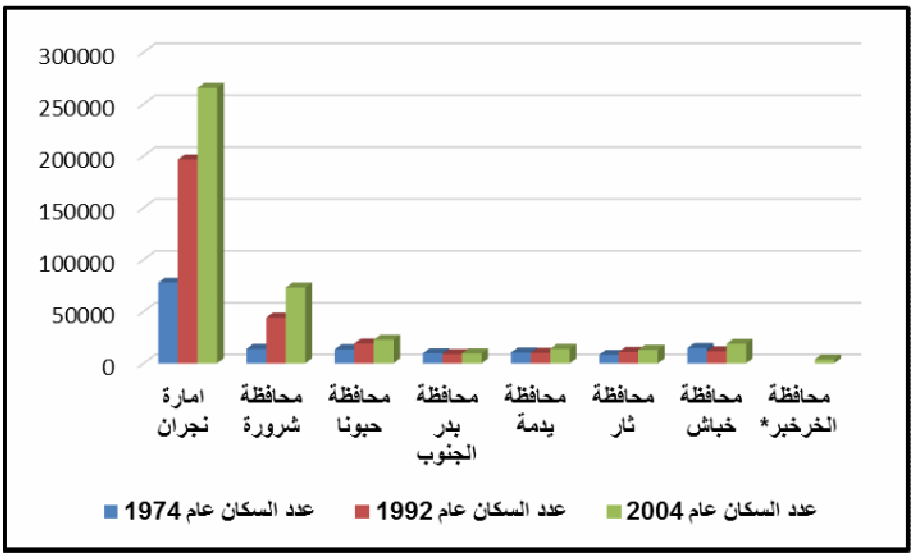

شكل (٣) : السكان في امارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية للأعوام ١٩٧٤ – ١٩٩٢ – ٢٠٠٤.

٣) المرحلة الثالثة (المرحلة النهائية : ٢٠٠٥–٢٠١٠):

تزيد نسبة سكان المدن في هذه المرحلة Terminal Stage عن٧٠% وهي مرحلة تشبع المدن. وقد وصلت نسبتهم في منطقة نجران ٩٠,٤% عام ٢٠١٠، وخلال تلك المرحلة يبدأ استقرار نسبة نمو سكان المدن واتجاهها نحو الانخفاض عن معدلاتها السابقة فتناقصت نسبة سكان مدينة نجران الى جملة سكان المدن بالمنطقة من ٦٥,٣% عام ٢٠٠٤ الى ٦٤% عام ٢٠١٠. وبلغت نسبة التغير لسكان المدن ٠,٥% في المنطقة مابين عامي ٢٠٠٤–٢٠١٠. ومن الجدول (٢) الذي يبين عدد السكان في امارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ونسبة التغير للأعوام ٢٠٠٤–٢٠١٠، نقرأ ما يلي :

١. انخفضت نسبة التغير السنوية لإجمالي سكان المنطقة خلال هذه المرحلة ما بين ٢٠٠٤–٢٠١٠ عنها في المرحلة السابقة ١٩٧٤–٢٠٠٤ من ٦,١ الى ٣,٤% أي تناقصت الى ما يقارب النصف.
٢. تجاوزت نسبة التغير السكاني في امارة نجران ومحافظة يدمة المتوسط العام للمنطقة، بينما قّلت النسبة في بقية المحافظات شرورة، وحبونا، وبدر الجنوب، وثار، وخباش، والخرخير.
٣. استحوذت أمارة نجران اكبر عدد من المدن عنها في بقية محافظات المنطقة لوجود ثلاث مدن هي نجران والمشعلية والحصينية كما في الشكل رقم (٤) وضمت لوحدها ما يقارب ثلثي سكان المنطقة الادارية عام ٢٠١٠.
٤. تناقص عدد سكان محافظة حبونا عام ٢٠١٠ عنهم في عام ٢٠٠٤ (شكل ٤).

جدول (٢) : عدد السكان في امارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ونسبة التغير بين عامي ٢٠٠٤ –٢٠١٠ نسبة التغير السنوية بين عامي ١٩٧٤–٢٠١٠.

الأمارة والمحافظات	عدد السكان ٢٠٠٤	%	عدد السكان ٢٠١٠	%	نسبة التغير بين عامي ٢٠٠٤–٢٠١٠ %	نسبة التغير السنوية بين عامي ٢٠٠٤–٢٠١٠ %	نسبة التغير بين عامي ١٩٧٤–٢٠١٠ %	نسبة التغير السنوية بين عامي ١٩٧٤–٢٠١٠ %
امارة نجران	٢٦٥٤٩٨	٦٣,٢	٣٢٩١١٢	٦٥	٢٤	٤	٣٢٣	١٢
محافظة شرورة	٧٢٩٦٥	١٧,٤	٨٥٩٧٧	١٧	١٧,٨	٣	٥١٧	١٩,١
محافظة حبونا	٢٢٩٤١	٥,٥	٢٠٤٠٠	٤	-١١	-١,٨	٥١,٥	١,٩
محافظة بدر الجنوب	٩٥١٥	٢,٣	١١١١٧	٢	١٦,٨	٢,٨	١٥,٩	٠,٦
محافظة يدمة	١٣٨٨٩	٣,٢	١٦٨٥١	٣,٣	٢١,٣	٣,٦	٦٢,٧	٢,٣
محافظة ثار	١٢٩٣٥	٣	١٦٠٤٧	٣,٢	١٨,٤	٣	٩٦,٤	٣,٦
محافظة خباش	١٨٨١٧	٤,٥	٢٢١٣٣	٤,٤	١٧,٦	٢,٩	٥١,٣	١,٩
محافظة الخرخبر*	٣٧٨٥	٠,٩	٤٠١٥	٠,٨	٦	١	٠	٠
المجموع	**٤٢٠٣٤٥**	**١٠٠**	**٥٠٥٦٥٢**	**١٠٠**	**٢٠,٣**	**٣,٤**	**٢٤١,٧**	**٩**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على : مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤–٢٠١٠.

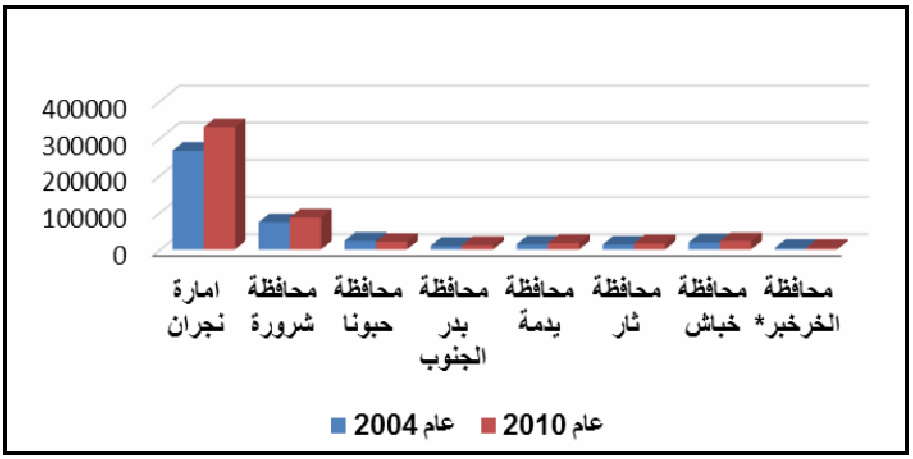

شكل (٤) : السكان في امارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٢.

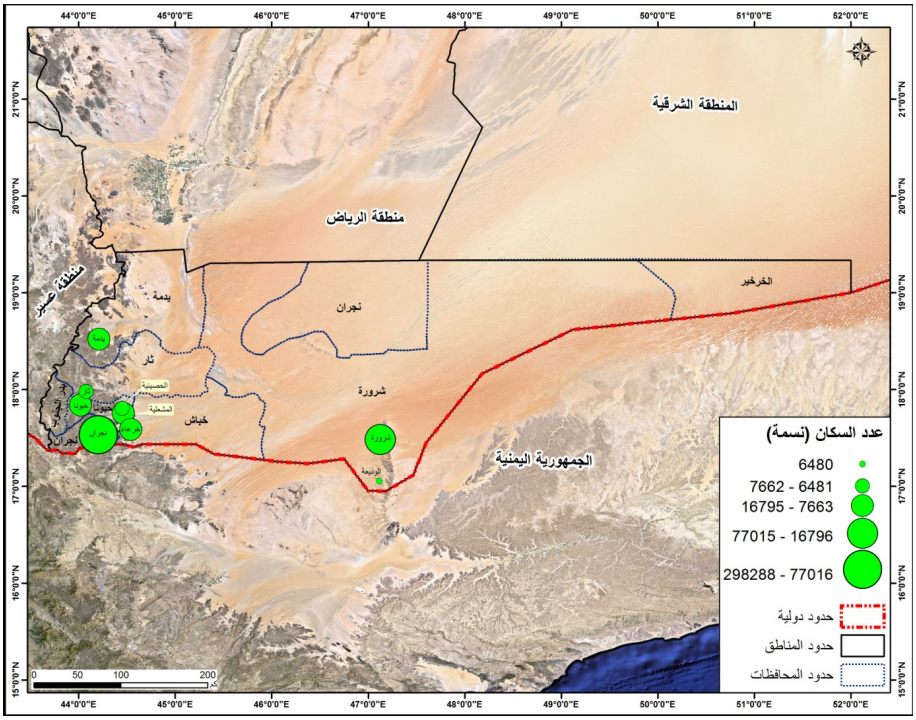

شكل (٥) : الاحجام النسبية للمدن في منطقة نجران عام ٢٠١٠.

ثانياً – تحليل النظام الحضري في منطقة نجران :

يعّد النظام الحضري في أي إقليم نظاما هرميا متدرجا يرتبط بوجود غالبية من المدن ذات الاحجام الصغيرة بحيث تتدرج اعداد المدن في علاقة عكسية مع الحجم، فيقل عدد المدن كلما زادت احجامها. وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل النظم الجغرافية الحضرية وتفسيرها للتعرف على خصائصها للوصول الى مفاهيم وأساليب تسهم في شرح وتفسير تلك النظم، من أبرزها مفهومي المدينة الاولى والمرتبة الحجم، وهذين المفهومين متكاملين ومتعارضين في ذات الوقت،فهما متعارضين لان كل منهما ينطبق على نظم حضرية تختلف خصائصها عن الآخر، ويتكاملان لان النظم الحضرية تتوزع بينهما. وسيطر مفهوم المدينة المهيمنة على النظام الحضري بمنطقة نجران الادارية حيث برزت مدينة نجران كقطب رئيسي في المنطقة. وهذه الحالة تتوافق مع المرحلة الثانية من نظرية المركز والأطراف التي قدمها فريدمان وتمثل مرحلة السيطرة الحضرية "Urban Primacy" (الجارالله والقحطاني، ٢٠١٤، ص ٧٠)، فكانت النواة أو القلب الذي يسيطر على جميع الحيز المكاني للإقليم الاداري الذي يطلق عليه الهوامش. وتختلف ظاهرة الهيمنة Primacy للمدينة الاولى في منطقة نجران عن ظاهرة المدينة الرئيسية Primate "City" التي نظهر في أغلب الدول النامية (كالمدن العواصم القاهرة، دمشق، بغداد، الخرطوم)، فهي رئاسة بالقطب الإقليمي (المنطقة الادارية التي تتبعها "Regional Primacy") وليس على مستوى الدولة ككل. وهيمنة المدينة الاولى تتكرر في عدة مناطق ادارية أخرى بالمملكة العربية السعودية مما نتج عنه تنمية اقليمية غير متوازنة تؤدي لزيادة التفاوت بين مستويات التنمية داخل المناطق الادارية (عاشور، ٢٠٠٨، ص ٩٧) في حين أن "أقطاب النمو" تشكل تدرجا حجميا على مستوى الدولة ككل (أي القلب المتعدد Poli Core) وليس هيمنة لمدينة واحدة (أرباب، ٢٠٠٠، ص ص ٨٤–٨٥). ولتحليل النظام الحضري في منطقة نجران وتفسير حالة المنطقة الادارية طبقت الدراسة عدة مؤشرات احصائية، كالتالي :

١) دليل الهيمنة الحضرية (the index of primacy):

تتجلى هيمنة المدينة الأولى في غالبية مناطق المملكة الادارية وأكدته العديد من الدراسات الحضرية المحلية – باستثناء المناطق الواقعة جنوب غرب المملكة (عسير والباحة وجيزان) – وهي المناطق التي يسود فيها الاقتصاد الزراعي والتي لا تزيد نسبة سكان المدينة الأولى فيها عن ٢٦% في منطقة عسير ونحو ٢١% في منطقة جازان وحوالى ٢٤% في منطقة الباحة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠، ص ٢٠٢). ورغم أن منطقة نجران ضمن اقليم جنوب غرب المملكة

التخطيطي إلا أنها اختلفت عنه وانطبق عليها نظام المدينة المهيمنة. فتحتل مدينة نجران المرتبة الاولى في النظام الحضري للمنطقة وتتركز فيها السلطة الادارية والخدمات والنشاطات التجارية والصناعية بدون منافسة من المدن الأخرى ،مما أدى الى تضخمها على حساب بقية مدن المنطقة. وعند تطبيق دليل الهيمنة الحضرية الذي ينسب حجم المدينة الأولى إلى مجموع المدن الثلاث التالية كما في الجدول (٣). أكدت النتائج على وجود مدينة مهيمنة في منطقة نجران طوال الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠. وتجاوزت النتائج معيار المقارنة لهذه النسبة[١]، وهذا مؤشر قوي يؤكد هيمنة مدينة نجران على بقية المدن، فقد بلغت نتيجة الدليل ٢,٦ عام ١٩٧٤، ثم تناقص الى ١,٤ عام ١٩٩٢ مع نمو مدينتي العريسة وشرورة، ليعاود الارتفاع الى ٢,٧ في عام ٢٠٠٤ بعد التحام مدينة العريسة ضمن مدينة نجران واندماجها معها، ثم حصل انخفاض طفيف بنسبة (٠,٠٦) عام ٢٠١٠ مع نمو مدينتي شرورة والمشعلية. وبالتالي فإن المعيار ظل مرتفعا حتى عام ٢٠١٠، ليؤكد استمرار هيمنة المدينة الاولى – مدينة نجران – طوال الفترة مابين العامين ١٩٧٤-٢٠١٠، وهذا يعكس التباين في نمو وتوزيع سكان المدن بالمنطقة، وأن الاتجاه السائد للنظام الحضري فيها يؤكد ظاهرة الهيمنة.

جدول (٣) : دليل الهيمنة الحضرية فى منطقة نجران فى الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠.

الفترة التعدادية	حجم سكان المدن			دليل الهيمنة
	الثانية	الثالثة	الرابعة	
١٩٧٤	١٠٦٦١	٥٧٥٦	٠	٢,٦
١٩٩٢	٣٩٥٨١	٢٥٠٢٥	١٢٢٠٥	١,٤
٢٠٠٤	٦٤١٥٤	١٣٦٧٦	١٢٧٧٥	٢,٧
٢٠١٠	٧٧٠١٥	١٦٧٩٥	١٥٤٠٦	٢,٦

وقد اظهرت دراسة التصنيف الحجمي لمراكز محافظات منطقة نجران الادارية في فئات حجمية مدى التفاوت في نمو السكان بين مراكز المحافظات لصالح الفئات الحجمية (اكثر من مائة الف نسمة) طوال الفترة مابين العامين ١٩٧٤-٢٠١٠، كما يظهر في الجدول (٤).

(١) معيار المقارنة لهذه النسبة هو الواحد الصحيح وتزيد الهيمنة تدريجياً كلما زادت قيمة الدليل عن الواحد الصحيح.

جدول (٤) : تصنيف أمارة ومراكز المحافظات بمنطقة نجران الادارية إلى فئات حسب الحجم للعامين ١٩٧٤-٢٠١٠.

الفئة	عدد مراكز الامارات ١٩٧٤	مجموع السكان لكل فئة	مراكز الامارات	عدد مراكز الأمارة والمحافظات ٢٠١٠	مجموع السكان في كل فئة	مراكز الأمارة والمحافظات
+٥٠٠,٠٠٠	---			---		
+١٠٠,٠٠٠	---			١	٢٨٩٢٨٨	نجران
+٥٠,٠٠٠	---			١	٧٧٠١٥	شرورة
+١٠,٠٠٠	٢	٥٣٠٤٣	نجران – خباش	٢	٢٨٣٧٤	حبونا – يدمة
+٥٠٠٠	١	٥٧٥٦	شرورة	١	٧٢٣٧	ثار
أقل من ٥٠٠٠	٢٢	١١٠٣٩	حبونا – يدمة – ثار – بدر الجنوب*	٣	١٢٤٨٦	خباش – بدر الجنوب – الخرخير

* وردت اسماء بقية الامارات لعام ١٩٧٤في الجدول (٨).

٢) قانون المدينة الأولى :

أكدت نتائج تطبيق قانون المدينة الأولى لجفرسون بمنطقة نجران الإدارية ،الذي يبين العلاقة بين المدن الثلاث الأولى في المنطقة كما في الجدول (٥) ما توصلت اليه نتائج دليل الهيمنة الحضرية، وأن المدينة الأولى مركز أمارة المنطقة – مدينة نجران – ظلت مدينة مهيمنة طوال الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠، والمدينة الثانية مدينة شرورة مثلت ٢٥% من المدينة الأولى عام ١٩٧٤ وبذلك اقتربت من النسبة المفترضة ٣٠% حسب قانون جفرسون للمدينة الثانية، إلا انها اتجهت للزيادة عن النسبة المفترضة عام ١٩٩٢[1] لتصبح ٣٧%، ولكنها تناقصت الى ٢٦ % نسبة للمدينة الأولى في العامين ٢٠٠٤-٢٠١٠، أما المدينة الثالثة فتضاءل حجمها نسبة إلى المدينة الأولى الى ١٣% من حجم المدينة الأولى عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت نسبتها عام ١٩٩٢ لتبلغ ٢٣% ، لتعاود التراجع الى ٥,٥% عام ٢٠٠٤، ثم ارتفعت بنسبة بسيطة عام ٢٠١٠ ووصلت ٦% نسبة الى المدينة الاولى مبتعدة بذلك عن فرضيات القاعدة والبالغة ٢٠% مما يؤكد هيمنة مدينة نجران على حساب المدن التي تليها.

(١) تختلف بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في العام ١٩٩٢ من حيث التقسيم الاداري وتصنيف المسميات السكانية كما أنها وردت مجملة في هذا التعداد، مما انعكس على قلة البيانات وعدم ملاءمتها لعقد مقارنات.

جدول (٥) : العلاقة بين المدن الثلاث الأولى في منطقة نجران الإدارية حسب قانون المدينة الاولى فى الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠.

تعداد السكان عام ١٩٧٤		تعداد السكان عام ١٩٩٢		تعداد السكان عام ٢٠٠٤		تعداد السكان عام ٢٠١٠		حسب قانون جفرسون
المدينة	السكان	المدينة	السكان	المدينة	السكان	المدينة	السكان	
نجران	٤٢٣٨٢	نجران	١٠٦٨١٣	نجران	٢٤٦٨٨٠	نجران	٢٨٩٢٨٨	١٠٠
خباش	١٠٦٦١	شرورة	٣٩٥٨١	شرورة	٦٤١٥٤	شرورة	٧٧٠١٥	٣٠
شرورة	٥٧٥٦	العريسة	٢٥٠٢٥	الخرعاء	١٣٦٧٦	المشعلية	١٦٧٩٥	٢٠
١٠٠ : ٢٥ : ١٣		١٠٠ : ٣٧ : ٢٣		١٠٠ : ٢٦ : ٥,٥		١٠٠ : ٢٦ : ٦		العلاقة بين المدن

٣) الهرم الحضري للمدن في منطقة نجران Urban Pyramid :

يُعنى بالهرم الحضري "الشكل الذي يبدو عليه تراتب احجام المدن في الاقليم" أو بمعنى آخر شكل تدرج التصنيف الحجمي للمدن في منطقة الدراسة. ومن قراءة الجدول (٦) المتضمن التصنيف الحجمي والعددي للمدن في منطقة نجران حسب بيانات التعدادات ١٩٧٤ - ١٩٩٢ - ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، نستنتج ما يلي :

١. خلت المنطقة من فئة احجام المدن النصف مليونية طوال الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠.
٢. ظهرت فئة المدن أكثر من مائة ألف نسمة منذ عام ١٩٩٢ بمدينة واحدة هي مدينة نجران وظلت الى عام ٢٠١٠.
٣. مثلت فئة المدن أكثر من ٢٠,٠٠٠ وأقل من ٥٠,٠٠٠ نسمة أكبر فئة حجمية لمدن منطقة نجران عام ١٩٧٤ بمدينة واحدة هي مدينة نجران ،ثم ضمت مدينتين شرورة والعريسة[١] عام ١٩٩٢ شكلت المرتبة الحجمية الثانية في المنطقة، وفي العامين ٢٠٠٤-٢٠١٠ خلت تلك الفئة الحجمية من وجود المدن.
٤. لم تظهر فئة المدن اكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة سوى عام ٢٠٠٤ بمدينة واحدة هي شرورة واستمرت الى عام ٢٠١٠.

(١) اختفى مسمى العريسة في التعدادين ٢٠٠٤-٢٠١٠ وذلك لأنها اندمجت ضمن مدينة نجران.

جدول (٦) : التصنيف الحجمى والعددي للمدن بمنطقة نجران الإدارية فى الفترة من ١٩٧٤–٢٠١٠.

التصنيف	عام ١٩٧٤		عام ١٩٩٢			عام ٢٠٠٤			عام ٢٠١٠		
	عدد المدن	عدد السكان	%	عدد المدن	عدد السكان	%	عدد المدن	عدد السكان	%	عدد المدن	عدد السكان	%
– ٥٠٠٠	١	٥٧٥٦	٩,٨	٠	٠	٠	٣	١٧٧٨٤	٤,٧	٣	٢١٣٧٩	٤,٨
– ١٠,٠٠٠	١	١٠٦٦١	١٨	٠	٠	٠	٤	٤٨٩٩٤	١٣	٤	٦٠٥٧٥	١٣,٥
– ٢٠,٠٠٠	١	٤٢٣٨٢	٧٢,٢	٢	٦٤٦٠٦	٣٧,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
– ٥٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦٤١٥٤	١٧	١	٧٧٠١٥	١٧,٢
– ١٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠	١	١٠٦٨١٣	٦٢,٣	١	٢٤٦٨٨٠	٦٥,٣	١	٢٨٩٢٨٨	٦٤,٥
– ٥٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٣	٥٨٧٩٩	١٠٠	٣	١٧١٤١٩	١٠٠	٩	٣٧٧٨١٢	١٠٠	٩	٤٤٨٢٥٧	١٠٠

٥. يتوزع سكان المدن بصورة غير متوازنة بين الفئات الحجمية فيتركز السكان بالمدن ذات الحجم الاكبر واستأثرت مدينة نجران في أن تكون هي المدينة الوحيدة التي تشغل أكبر فئة حجمية بين مدن المنطقة طوال الفترة منذ ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠١٠، وكانت أكبر فئة حجمية عام ١٩٧٤هي (اكثر من ٢٠,٠٠٠) ضمت ٧٢,٢% من سكان المدن، ثم ظهرت الفئة الحجمية (اكثر من ١٠٠,٠٠٠) منذ عام ١٩٩٢ وضمت ٦٢,٣% من جملة سكان المدن، ارتفعت النسبة الى ٦٥,٣% من جملة سكان المدن في العام ٢٠٠٤ بالرغم من زيادة اعداد المدن الى ثمان مدن، ثم تناقصت نسبة أكبر فئة حجمية بنسبة ضئيلة عام ٢٠١٠ وصارت تضم ٦٤,٥%.

٦. تدرجت أعداد مدن منطقة نجران من الفئة الأقل حجما إلى الأكبر حجما بحيث يقل عدد المدن كلما زاد الحجم، أما من حيث الفئات الحجمية فلم يكن هناك تدرج فقد خلت بعض الفئات من المدن (شكل ٦).

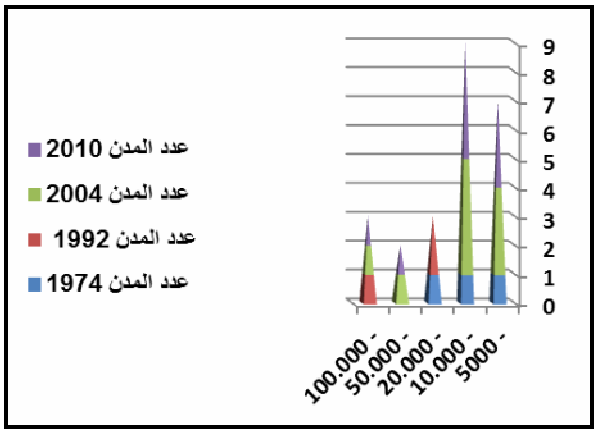

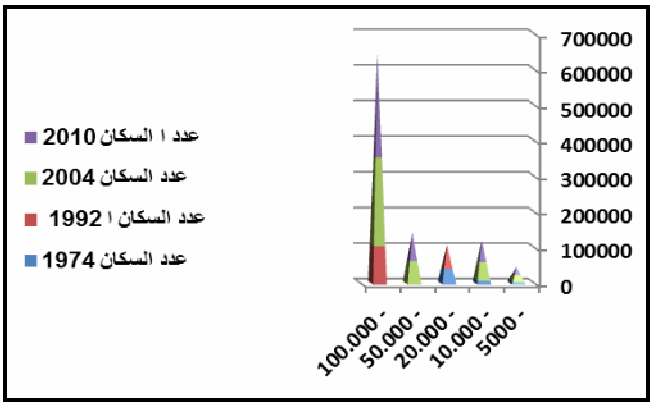

شكل (٦) : التصنيف العددي والحجمي للمدن فى منطقة نجران الادارية فى الفترة من ١٩٧٤-٢٠١٠.

ثالثاً – سكان المدن بمنطقة نجران وتوازن توزيع السكان بين المدن والريف ما بين ١٩٧٤-٢٠١٠ :

بيّنت الدراسة ان النظام الحضري في منطقة نجران هو نظام المدينة المهيمنة – مدينة نجران مقر امارة المنطقة – التي استأثرت بتركز وظيفة السلطة والإدارة وتبعتها الخدمات التعليمية والصحية والأنشطة الاقتصادية مما ساهم في تهافت الوظائف، وجعل نظامها الحضري تمثل رأسا حضريا كبيراً لجسم قزمي يشمل عددا من المدن صغيرة الحجم ويخلو من المدن المتوسطة – عدا – مدينة شرورة كما يتضح من الجدول (٧) و (الشكل٧).

ويرى فريق من المهتمين بتوزيع المدن والتوازن البيئي أن تركّز السكان الحضريين في عدد قليل من المدن الكبيرة لا يكون دائماً ضارا بالتنمية واستدامتها اذ أن المدينة المسيطرة تساعد في المراحل الأولى للتنمية على تسهيل النمو الصناعي وتحقيق الكفاءة عن طريق التكتل ووفورات الحجم (الجاراللە، عن : فرسبي، ١٩٩٨، ص ص٢٦–٢٨). إلا أن ارتفاع نسبة الذين يعيشون في المدن من الثلث إلى أربعة أخماس السكان بمنطقة نجران ما بين ١٩٧٤ –٢٠١٠ كان على حساب الريف، فتراجعت نسبة سكان الريف الى ٩,٦% عام ٢٠١٠ وبالتالي انعكس ذلك على امكانية تحقيق التنمية المستدامة، لكون نظام المدينة الرئيسية يحدث في المراحل الاولى من النمو الحضري، لتصبح علاقة أحجام المدن بعد تحقيق النمو والتطور الاقتصادي مرتبطة بأهميتها ودورها الاقتصادي (البنك الدولي، ١٩٦٥، ص ٨٨) وسبق أن أكّدت دراسات Williamson[١] (١٩٦٥) أن التباين الإقليمي في الدول النامية أعلى منه في الدول المتقدمة (كامل، ٢٠٠١، ص ٤١). وهذا هو الحال في منطقة نجران التي كان نمو سكان المدن بها على حساب تفريغ الريف من سكانه. ولتتبع التغير الذي طرأ على توزيع السكان بين المدن والريف في منطقة نجران خلال الفترة ١٩٧٤–٢٠١٠[٢] نقرأ البيانات الواردة في (الجدولين ٨، ٩)، ومنه نلاحظ التالي:

---

(١) أجرى دراسة على (٢٤ دولة) ووجد هناك علاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والتباين الاقليمي، بحيث سجلت الدول ذات الدخول المتوسطة أعلى قيم لمعدل التفاوت، وأن التباين الإقليمي يحدث في المراحل الاولى للتنمية، ثم تتقارب مع النضج الاقتصادي عن :

Williamson J.C. (1965): "Regional Inequality and the Process of National Development and Cultural Change", The University of Wisconsin, USA, Vol. 13.

(٢) خضع التقسيم الاداري لمنطقة نجران لعدة تغيرات نتيجة المستجدات التنموية والاجتماعية والادارية. وجرت عدة تعديلات ادارية ضمن منظومة الدولة، وانعكست تلك التعديلات الادارية على بيانات التعدادات السكانية، فكانت منطقة نجران تنقسم الى (٢٥ امارة) عام ١٩٧٤، حدث بعدها دمج لبعض الإمارات مع بعضها عام ١٩٩٢ وصار عددها (١١ امارة)، وبعد صدور نظام المناطق عام ١٩٩٤ قسمت اداريا الى أمارة للمنطقة ويتبعها (٧ محافظات) وهذا ما أتبع في تعداد عام ٢٠٠٤ ليستقر هذا التنظيم الاداري الداخلي ويستمر حتى عام ٢٠١٠، ثم في عام ٢٠١٤ دمجت المحافظة السابعة الخرخير لتصبح ضمن امارة نجران. لذا حالت الاختلافات في التقسيم المكاني والنوعي والتفصيلي للبيانات المتاحة دون امكانية اجراء المقارنات بين نتائج هذه التعدادات.

جدول (٧) : عدد سكان المدن والريف على مستوى أمارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ٢٠١٠.

الأمارة والمحافظات	عدد سكان مركز الأمارة أو المحافظة	نسبة سكان مراكز المحافظات %	عدد سكان المدن في المحافظة	نسبة سكان المدن في المحافظة %	عدد سكان الريف في المحافظة	نسبة سكان الريف في المحافظة %	جملة سكان الأمارة أو المحافظة
امارة نجران	٢٩٨٢٨٨	٩٠	٣٢٢٧٤٥	٩٨	٣٢٢٦٧	٢	٣٢٩١١٢
محافظة شرورة	٧٧٠١٥	٩٦	٨٣٤٩٥	٩٧	٢٤٨٢	٣	٨٥٩٧٧
محافظة حبونا	١٣٢٠٤	٦٤,٧	١٣٢٠٤	٦٤,٧	٧١٩٦	٣٤,٣	٢٠٤٠٠
محافظة بدر الجنوب	٣٩٣٢	٣٥	٠	٠	١١١١٧	١٠٠	١١١١٧
محافظة يدمة	١٥١٧٠	٩٠	١٥١٧٠	٩٠	١٦٨١	١٠	١٦٨٥١
محافظة ثار	٧٢٣٧	٤٥	٧٢٣٧	٤٥	٨٨١٠	٥٥	١٦٠٤٧
محافظة خباش	٤٦٥٣	٢١	١٥٤٠٦	٦٩,٧	٦٧٢٧	٣٠,٣	٢٢١٣٣
محافظة الخرخبر	٣٩٠١	٩٧,٢	٠	٠	٤٠١٥	١٠٠	٤٠١٥
المجموع	**٤٦٩٧٤٣**	**٩٣**	**٤٥٧٢٥٧**	**٩٠,٤**	**٤٨٣٩٥**	**٩,٦**	**٥٠٥٦٥٢**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٠.

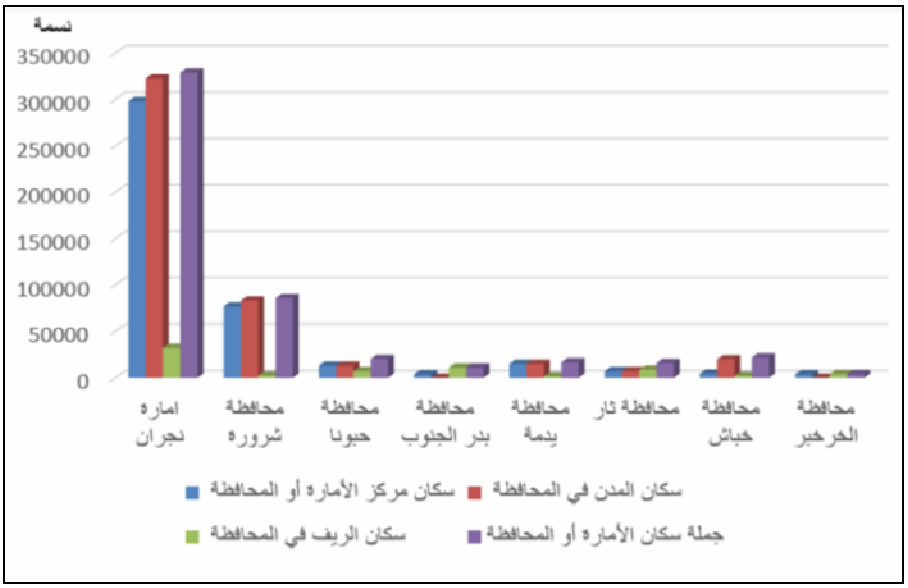

شكل (٧) : سكان المدن والريف على مستوى أمارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ٢٠١٠.

- تزايد سكان المدن بنسبة كبيرة جدا مابين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠، فأصبحوا يمثلون تسعة أشخاص لكل عشرة من جملة سكان منطقة نجران عام ٢٠١٠، بعد ان كانوا يمثلون الثلث عام ١٩٧٤، والعكس بالنسبة لسكان الريف الذين تناقصوا بنسب عالية جدا فبعد ان كانوا اغلبية بنسبة ٦٠,٣% عام ١٩٧٤ تراجعت نسبتهم الى ٩,٦% من سكان المنطقة عام ٢٠١٠.
- كانت نسبة سكان المدن بمنطقة نجران عام ١٩٧٤ أقل من النسبة العامة لسكان المدن على مستوى الدولة والبالغة ٤٩% (الربدي، ٢٠٠٥، ص ٣١٩) ثم تجاوزتها بنسبة ٧,٧% عام ٢٠١٠.
- تواجد سكان المدن عام ١٩٧٤ في ثلاث امارات تشكل ١٢ % من عدد الامارات بالمنطقة، بينما بقية الامارات (٢١ أمارة) سكانها ريفيون بنسبة ١٠٠%.
- تركز السكان بمنطقة نجران الإدارية في المدن عام ٢٠١٠بنسبة ٩٠,٤% من جملة السكان غالبيتهم يقيمون في امارة المنطقة وثلاث محافظات هي شرورة وخباش ويدمة تضم مجتمعة ٩٠% من جملة السكان (شكل ٨).
- كان نصف سكان محافظة ثار ريفيين عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٥% يتوزعون على ما يزيد عن (٥٥ قرية)، اما المحافظتين بدر الجنوب والخرخير فكانتا ريفيتين بنسبة ١٠٠%.

جدول (٨) : نسب سكان المدن والريف في امارات منطقة نجران
حسب التقسيم الاداري خلال العام ١٩٧٤.

الامارة	تعداد ١٩٧٤		الامارة	تعداد ١٩٧٤	
	نسبة سكان المدن %	نسبة سكان الريف %		نسبة سكان المدن %	نسبة سكان الريف %
نجران	١٠٠	٠	حبونا	٠	١٠٠
الجربة	٠	١٠٠	ثار	٠	١٠٠
الاخدود	٠	١٠٠	المجمع	٠	١٠٠
رجلا	٠	١٠٠	هداده	٠	١٠٠
شعب بران	٠	١٠٠	المعاين	٠	١٠٠
الحضن	٠	١٠٠	بدر الجنوب	٠	١٠٠
العريسة	٠	١٠٠	يدمة	٠	١٠٠
شلبا	٠	١٠٠	حمسا	٠	١٠٠
بئر عسكر	٠	١٠٠	الوجيد	٠	١٠٠
الموفجه	٠	١٠٠	المتحلى	٠	١٠٠
الخضراء	٠	١٠٠	الجلده	٠	١٠٠
الحرشف	٠	١٠٠	شرورة	٢٥,١	٧٤,٩
الحصينية	٠	١٠٠	الوديعة	٠	١٠٠
خباش	١٥,٨	٨٤,٢	**المجموع**	**٣٩,٧**	**٦٠,٣**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٤.

جدول (٩) : نسبة سكان المدن والريف على مستوى أمارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ٢٠١٠.

الأمارة أو المحافظة	نسبة سكان المدن %	نسبة سكان الريف %	جملة عدد سكان الأمارة أو المحافظة	نسبة التغيربين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠ %	نسبة التغير السنوية بين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠ %
امارة نجران	٩٨	٢	٣٢٩١١٢	٣٢٣	١٢
محافظة شرورة	٩٧	٣	٨٥٩٧٧	٥١٧	١٩,١
محافظة حبونا	٦٤,٧	٣٥,٣	٢٠٤٠٠	٥١,٥	١,٩
محافظة بدر الجنوب	٠	١٠٠	١١١١٧	١٥,٩	٠,٦
محافظة يدمة	٩٠	١٠	١٦٨٥١	٦٢,٧	٢,٣
محافظة ثار	٤٥	٥٥	١٦٠٤٧	٩٦,٤	٣,٦
محافظة خباش	٩٠,٦	٩,٤	٢٢١٣٣	٥١,٣	١,٩
محافظة الخرخبر	٠	١٠٠	٤٠١٥	٠	٠
مجموع	٨٨,٦	٨,٧	**٥٠٥٦٥٢**	**٢٤١,٧**	**٩**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على : مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٤-٢٠١٠.

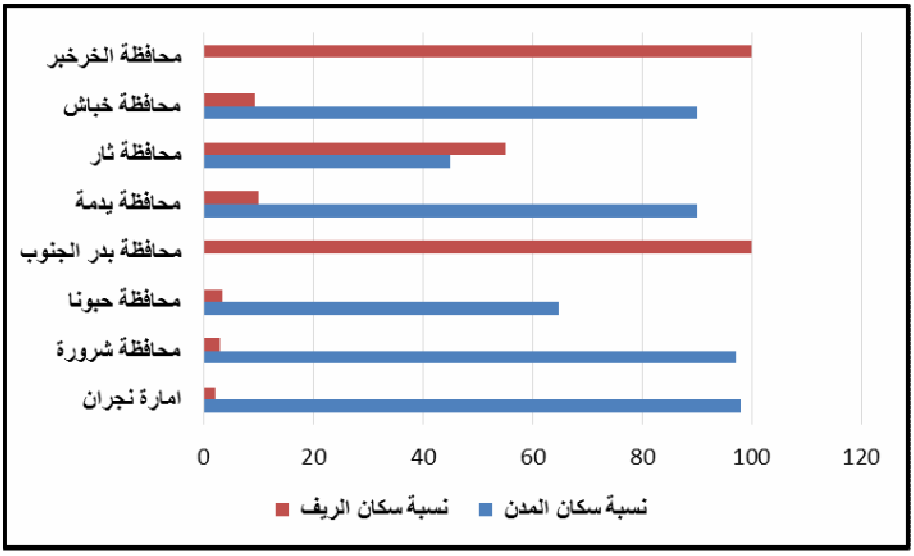

شكل (٨) : سكان المدن والريف على مستوى أمارة ومحافظات منطقة نجران الإدارية ٢٠١٠.

ونتيجة تنامي سكان المدن انخفضت نسب السكان الريفيين في أمارة ومحافظات نجران فيمابين ١٩٧٤-٢٠١٠، عدا محافظتي بدر الجنوب والخرخير اللتين لا زالتا تعدان محافظتين ريفيتين تمثل نسب سكان الريف فيهما ١٠٠%، الاولى تقع على ارتفاع ٢٠٨٧ م فوق سطح البحر على سفح جبل خربان من امتدادات جبال عسير ،تشغل مساحة تقدر بـ (٤٢٠٠ كم^{٢}) تمثل ١,٨% من مساحة المنطقة، وتضم ٢,٢% من جملة سكان المنطقة عام ٢٠١٠، يقيم ٣٩٣٢ نسمة في مركز المحافظة يمثلون ٣٥% من جملة سكانها ويتوزع البقية في خمس قرى. أما محافظة الخرخير[١] فهي تشغل ٣٤% من جملة مساحة المنطقة وتغطيها عروق الكثبان الرملية التي تحد من وجود التجمعات السكانية ذات الاحجام الكبيرة، وأكبر تجمع سكاني فيها هو مركز المحافظة يضم ٩٧,٢% من جملة سكانها، ولا يزال ٧٥% من سكانها تقريبا يعيشون نمط البداوة (جريدة الجزيرة الالكترونية: متاح: http://www.al-jazirah.com/2004/20040602/hv1.htm)، وقد تراجعت نسبة سكانها من ٠,٩% الى ٠,٨% من جملة سكان المنطقة ما بين العامين ٢٠٠٤-٢٠١٠، لذا تم ضمها ادارياً ضمن حدود امارة المنطقة عام ٢٠١٤ بسبب قلة عدد سكانها وتبعثرهم. ويمكن تصنيف أمارة المنطقة ومحافظاتها حسب نسبة سكان المدن إلى ثلاث فئات كما في (الشكل٩) :

- **الفئة الاولى (محافظات نسبة سكان المدن فيها مرتفعة)** : تمثل نسبة سكان المدن اكثر من ٧٠% من سكان المحافظة وتشمل أمارة المنطقة وثلاثة محافظات هي على الترتيب : شرورة وخباش ويدمة.
- **الفئة الثانية (محافظات نسبة سكان المدن فيها متوسطة)** : تتراوح نسبتهم بين ٤٠-٧٠% وتشمل محافظتين هما على الترتيب حبونا وثار.
- **الفئة الثالثة (محافظات نسبة سكان المدن فيها منخفضة)** : تقل نسبتهم عن ٤٠% وتشمل محافظتين هما على الترتيب بدر الجنوب والخرخير ولا توجد فيها مدن.

ويمكن تصنيف نسب سكان الريف على مستوى أمارة ومحافظات منطقة نجران الادارية للعام ٢٠١٠ الى فئتين كما في الجدول (١٠) والشكل (١٠) :

- **الفئة الاولى (محافظات نسبة سكان الريف مرتفعة)** : تمثل نسبة سكان الريف اكثر من ٥٠% من سكان المحافظة، وتشمل ثلاثة محافظات هي على الترتيب: بدر الجنوب وثار والخرخير.
- **الفئة الثانية (محافظات نسبة سكان الريف متوسطة)** : لم تتمثل هذه الفئة في محافظات المنطقة.
- **الفئة الثالثة (محافظات نسبة سكان الريف فيها منخفضة)** : تقل نسبتهم عن ٢٠% وتشمل أمارة المنطقة وثلاث محافظات هي نجران – شرورة – حبونا – يدمة – خباش.

(١) صدر امرا ملكياً عام ٢٠١٤ بإلغاء الخرخير كمحافظة رئيسية في نظام المناطق وضمها ضمن أمارة نجران. متاحة في: https://sabq.org/c7ugde

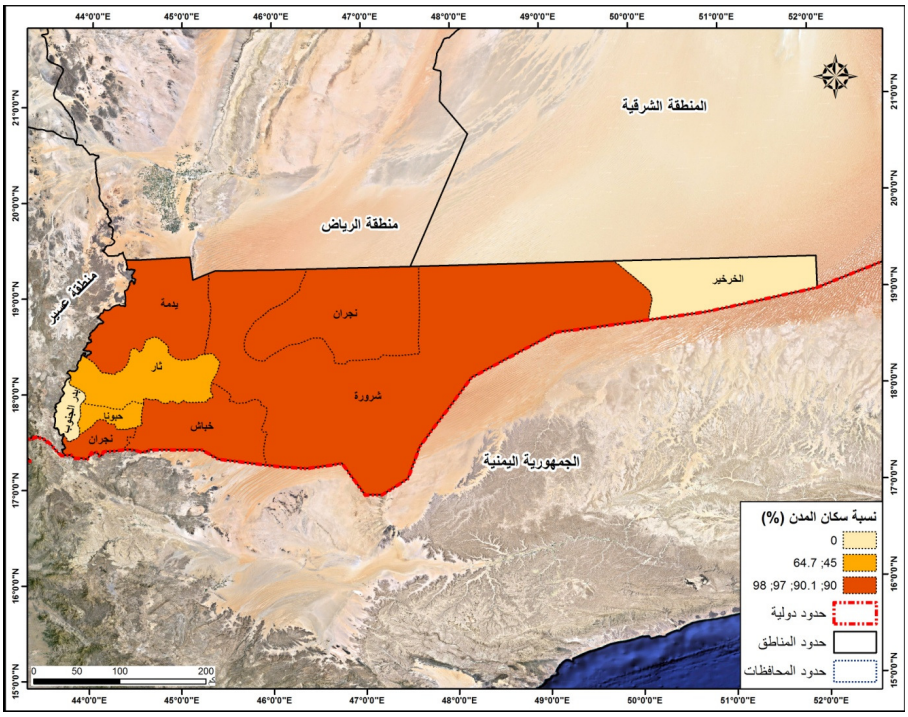

شكل (٩) : تصنيف أمارة المنطقة ومحافظاتها حسب نسب سكان المدن ٢٠١٠.

جدول (١٠) : تصنيف نسب سكان الريف على مستوى
أمارة ومحافظات منطقة نجران الادارية للعام ٢٠١٠.

الفئة	عددها في عام ٢٠١٠	الامارة والمحافظات
-٠	٤	نجران – شرورة – يدمة – خباش
-٢٠	----------	----------
-٥٠	٤	حبونا – بدر الجنوب – ثار – الخرخير

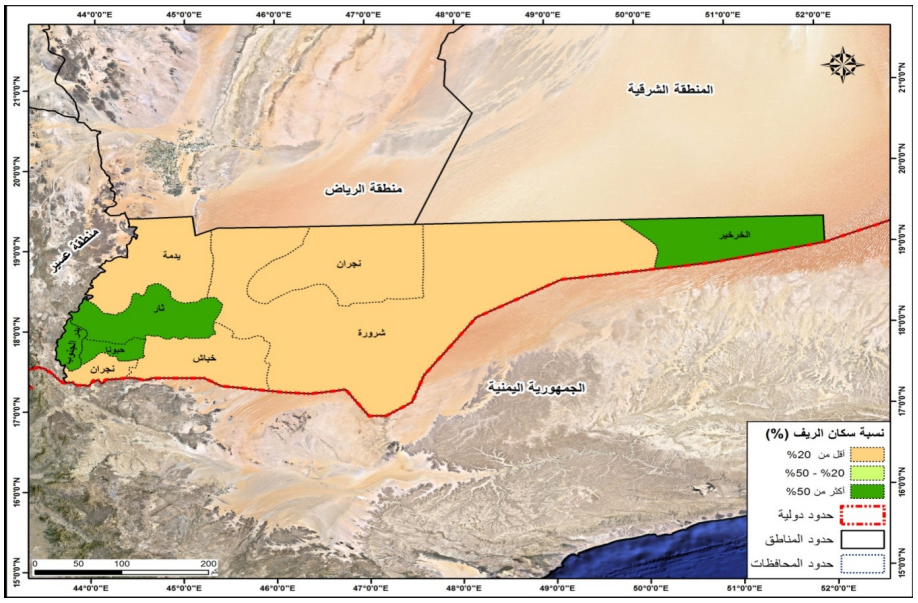

شكل (١٠) : تصنيف نسب سكان الريف في أمارة ومحافظات منطقة نجران الادارية للعام ٢٠١٠.

رابعاً – تقييم التنمية الحضرية المستدامة في منطقة نجران الادارية :

بدأ الاهتمام بالتنمية المستدامة عالميا بداية الثمانينات أواخر القرن العشرين بعد ازدياد المشكلات البيئية. وتبلور المفهوم في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، بحيث تعدى الاهتمام الجوانب البيئية، لتتم معالجتها ضمن تحليل اوسع يرمي الى البحث عن الاسباب الكامنة وراء الفقر واللامساواة في كل منطقة. ذلك أن الأوضاع البيئية في أي منطقة هي نتاج لأسباب اقتصادية واجتماعية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مترجم)، ١٩٨٩، ص ص ٢٨-٢٩). لهذا فإن التنمية المستدامة تتداخل فيها ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي وتبدأ من الاسفل (Development from below) بمعنى انها تبدأ في المستوى المكاني المحلي ، أي على مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أو قرى، ويتطلب تحقيقها توفير لا مركزية تتيح المشاركة الشعبية مع الحكومة المحلية والمجالس البلدية والقروية (ابو الزنط، ٢٠٠٦، ص ١٦٦). وقد حظي تحليل النظم الحضرية باهتمام كثير من الباحثين الجغرافيين والمخططين، وذلك لارتباطه في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية (الجارالله والقحطاني، ٢٠١٤هـ، ص ٧٧)، خاصة وأن نموذج المدينة المسيطرة يؤدي لظهور ازدواجية في المستوى الاقتصادي، تتفوق فيه المدينة المسيطرة على عدد كبير من المدن الأصغر حجما فتشل تنميتها وتجعل منها عالة على

الاقتصاد الوطني. ولأجل رصد دور النظام الحضري في منطقة نجران في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ،سوف تتناول الدراسة المؤشرات التالية :

١. مؤشر التوازن الحضري.
٢. تصنيف المدن حسب فئات البلديات.
٣. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة.

١) مؤشر التوازن الحضري :

يستخدم لقياس حجم اختلال التوازن في شبكة المدن الحضرية ،وتحديد مدى الحاجة الى التدخل التخطيطي. ولقياس التوازن الحضري يتم الحصول عليه بالمعادلة التي اتبعها (Browing & Gibbs, 1967, pp. 346) :

$$\frac{\text{الفروق الموجبة بين الحجم الحقيقي والمتوقع + الفروق السالبة}}{\text{مجموع سكان الحضر}}$$

ويكون التوزيع متوازنا مثاليا عندما يكون الناتج صفرا، وكلما زاد المؤشر عن ذلك فهو يدل على ازدياد حجم اختلال التوازن في توزيع المدن (مصيلحي، ٢٠٠٠، ص ٨٣)، ويتضح من الجدولين (١٢) و (١٣) أن نتيجة تطبيق هذا المؤشر في منطقة نجران كانت (٠,٣٥) عام ١٩٧٤، ثم زادت قيمة المؤشر عام ٢٠١٠ الى (٠,٧٦)، وذلك يدل على اختلال التوزيع السكاني الحضري بالمنطقة فقد زاد حجم الاختلال في شبكة المدن من الثلث الى اكثر من الثلثين فيما بين العامين ١٩٧٤-٢٠١٠. وتبين أن مدينة نجران احتوت عدد سكان يفوق الحجم المثالي المتوقع لها حسب مؤشر التوازن الحضري يمثل ربع سكانها عام ١٩٧٤، ارتفع الى اكثر من نصف سكانها عام ٢٠١٠ بحيث يمثلون فوائض سكانية بحاجة لإعادة التوزيع.

جدول (١٢) : حساب مؤشر التوازن الحضري في شبكة المدن بمنطقة نجران عام ١٩٧٤.

المدينة	العدد الفعلي	العدد المتوقع	الفروق
نجران	٤٢٣٨٢	٣٢١٣٠	١٠٢٥٢
خباش	١٠٦٦١	١٦٠٠٠	٥٣٣٩
شرورة	٥٧٥٦	١٠٦٦٩	٤٩١٣
المجموع	**٥٨٧٩٩**	**٥٨٧٩٩**	**٢٠٥٠٤**

جدول (١٣) : حساب مؤشر التوازن الحضري في شبكة المدن بمنطقة نجران عام ٢٠١٠.

المدينة	العدد الفعلي	العدد المتوقع	الفروق
نجران	٢٩٨٢٨٨	١٥٨٧٣٨	١٣٩٥٥٠
شرورة	٦٤٨٠	٧٩٣٦٩	٧٢٨٨٩
المشعلية	١٦٧٩٥	٥٢٩١٣	٣٦١١٨
خباش	١٥٤٠٦	٣٩٦٨٥	٢٤٢٧٩
يدمة	١٥١٧٠	٣١٧٤٨	١٦٥٧٨
حبونا	١٣٢٠٤	٢٦٤٥٦	١٣٢٥٢
الحصينية	٧٦٦٢	٢٢٦٧٧	١٥٠١٥
ثار	٧٢٣٧	١٩٨٤٢	١٢٦٠٥
الوديعة	٦٤٨٠	١٧٦٣٨	١١١٥٨
المجموع	**٤٤٨٢٧٥**	**٤٤٨٢٧٥**	**٣٤١٤٤٤**

٢) تصنيف المدن حسب فئات البلديات :

يرى بعض الباحثين أن التوزيع الهرمي المتوازن للنظام الحضري يعد من أهم عوامل دفع التنمية المكانية. وفي منطقة نجران واكب النمو السريع لسكان المدن تنمية غير متوازنة فيما بينها، صاحبها انخفاض في أعداد السكان القاطنين في الريف نتيجة لجاذبية المدن، نتج عنه الضغط على الموارد الطبيعية والمشروعات التنموية في مدينة نجران بسبب تفاوت مستوى الخدمات البلدية عنها في مدن المنطقة، مما شجع استمرار تيار الهجرة لمدينة نجران للحصول على الخدمات وفرص التعليم والعمل والاستثمار، فمثلا نجد هناك تفاوت في الخدمات الصحية، فعلى حين يوجد طبيب/٣٦٢ فرداً في مدينة نجران المدينة الاولى نجدها في مدينة شرورة المدينة الثانية طبيب/٥٠٥ فرداً ثم يتضاعف الفرق كلما قل حجم المستوطنة ففي بئر عسكر طبيب/٦٨٤,٥ فرداً (حساب الباحثة اعتماداً على : الهيئة العامة للمعلومات والإحصاءات، دليل الخدمات، ٢٠١٥، ص ص ٦٤-٦٩)، وفي حين صّنفت بلدية مدينة نجران الى مستوى

أمـانة منذ عام ٢٠٠٤؛ نجد أن ثلثي بلـديات المنطقة وحتى عام ٢٠١٥ لم تتجاوز مستوياتها (د – هـ) (شكل ١١). ويتضح من الجدول (١٤) الذي يصنّف المدن حسب مستوى البلديات في الفترة بين ١٩٧٤–٢٠١٠ قلة عدد البلديات ولم تتعد مستوى فئة (ب) في مدينة نجران حتى عام ٢٠٠٤ حين تحولت الى أمانة، وبلغ عدد البلديات في ذلك العام اربعا في كل من المدن نجران وشرورة والوديعة ويدمه، ثم انشئت ما بين ٢٠٠٤–٢٠١٠ بلديتين أخريين في الحصينية والمشعلية ،تبعها خمس بلديات حتى عام ٢٠١٥ في كل من حبونا وبدر الجنوب وثار وخباش والخرخير. تتركز ثمان بلديات في الجزء الغربي من منطقة نجران الذي يضم غالبية سكانية تقدّر نسبتهم ٨٢,٢% من جملة السكان عام ٢٠١٠ وتضم ٨١,٩% من جملة سكان المدن. اما الاجزاء الشرقية والشمالية وبسبب انتشار الكثبان الرملية النشطة لصحراء الربع الخالي التي يتجاوز ارتفاع العروق الرملية بها ٣٠٠ م فلا تزيد نسبة السكان عن ١٧,٨% يتركز معظمهم في مدينة شرورة التي تحيط بها الرمال المتحركة من ثلاث جهات الشمالية والشرقية والغربية؛ وتقع المدينة في ظل الصخور الناريه لجبال الاحقاف الممتدة جنوباً (شكل ١٢)، وتضم لوحدها ١٧,٢% من جملة سكان المنطقة. وقد ساهم في نموها إنشاء المدينة العسكرية عام ١٩٧١ لكي تدعم القاعدة الحربية في المنفذ الحدودي مع الدول المجاورة وإقامة مطار محلي وشبكة من الطرق البرية فأصبحت تحتل المرتبة الثانية بين مدن منطقة نجران. وقد كانت نسبة تركز السكان في الاجزاء الغربية والجنوبية الغربية عام ١٩٧٤ تبلغ ٩٠,٦% من سكان المنطقة وذلك لخلو شرق المنطقة من وجود المدن حتى عام ١٩٦٨ حين وصلت القوات الحربية البرية لحماية الحدود الجنوبية الى شرورة. وكانت محافظة الخرخير ضمن امارات المنطقة الشرقية. ويتبين من الملحق رقم (١) وجود تركز سكاني في منطقة نجران الإدارية فقد بلغ مؤشر التركز السكاني ٦٨% عام ١٩٧٤ ثم ارتفع الى ١١٤,٣% عام ٢٠١٠ وبذلك ابتعد عن القيمة المتوقعة في التوزيع المتساوي (الصفر)، كما اتجهت مؤشراته للارتفاع وتزايد التركز السكاني في الأمارة وبعض المحافظات وتخلخلها في الأخرى، وهذا يتطلب إعادة توزيع للسكان[١] اللذين قدر عددهم ٢٠٨٣٢٨ نسمة عام ٢٠١٠ بناءً على نتائج مؤشر إعادة التوزيع.

(١) تم احتسابه بتطبيق مؤشر إعادة التوزيع = النصيب النسبي لسكان المحافظة في التعداد الأول – النصيب النسبي لسكان المحافظة في التعداد الثاني/ مجموع الفروق المطلقة/٢ (الصالح والسرياني، ١٩٧٩، ص ٢٢) والذي يتم حسابه لكل محافظة ثم تجمع هذه الفروق المطلقة ويقسم الناتج على اثنين، بلغت قيمته في منطقة نجران الإدارية ٤١,٢%.

جدول (١٤) : تصنيف المدن حسب مستوى البلديات والمجمعات القروية بمنطقة نجران فى الفترة من ١٩٧٤-٢٠١٠.

العام	العدد الاجمالي	امانة	بلدية أ	بلدية ب	بلدية ج	بلدية د	بلدية هـ	مجمع قروى
١٩٧٤	٢	٠	٠	١	٠	١	٠	٠
١٩٩٢	٣	٠	٠	١	١	٠	٠	١
٢٠٠٤	٦	١	٠	٠	١	٢	٠	٢
٢٠١٠	٩	١	٠	١	١	٣	٢	١

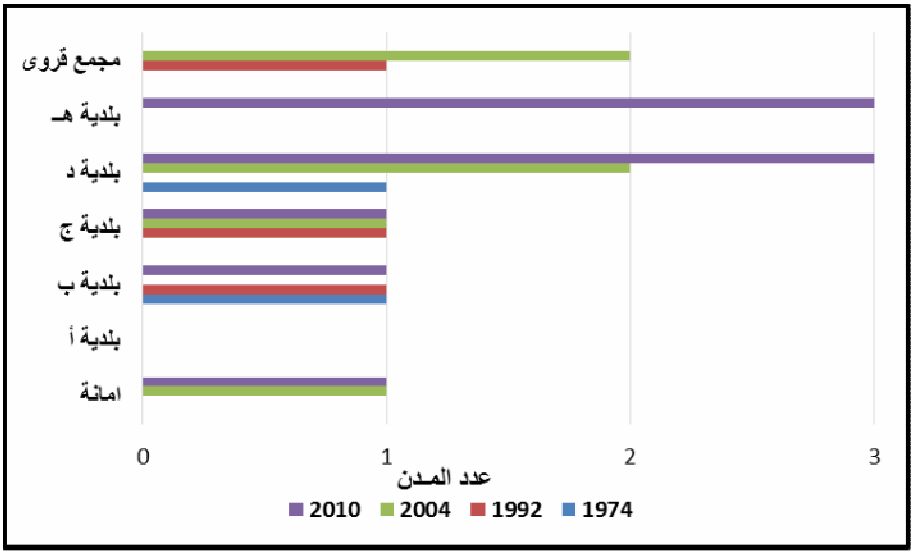

شكل (١١) : تطور أعداد البلديات والمجمعات القروية بمنطقة نجران فى الفترة من ١٩٧٤-٢٠١٠.

مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة :

أكّد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة في نهاية الثمانينات من القرن العشرين أن "غالبية اتجاهات التنمية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، كما تؤدي إلى تدهور البيئة" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص ٢٩، ص٨٤) (ابو الزنط، ٢٠٠٦، ص ١٥٧)، لهذا طورت منظمة الأمم المتحدة ممثلة في "الموئل" عدد من المؤشرات من أجل تقييم مدى الاستدامة، وتفيد تلك المؤشرات في كونها تقدم تحذيرات مبكرة تجنب وقوع الخسائر الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية، ولتحقيق أقصى قدر من فوائد التوسع الحضري مع تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

عملت المملكة العربية السعودية التي تضاعف سكان المدن بها ثلاث مرات تقريبًا من ٩,٣٢ مليون عام ١٩٨٠ إلى ٢٩,٨ مليون عام ٢٠١٤. ويقّدر أن تصل نسبتهم إلى ٩٧,٦% من السكان بحلول عام ٢٠٣٠ (https://ar.unhabitat.org/saudi-arabia)، ممثلة في وزارة الشئون البلدية والقروية الى اعداد الاستراتيجية العمرانية "برنامج مستقبل المدن السعودية[١]" تهدف الى تحقيق تنمية حضرية مستدامة. وشرعت الأمانات البلدية في ستة عشر مدينة على تطوير مراصدها الحضرية[٢] منذ عام ٢٠٠٦ لرصد مؤشرات التنمية الحضرية. وتأخر تدشين مرصد مدينة نجران الحضري الى عام ٢٠١١ (جريدة الجزيرة، ٢٠١١، العدد ١٤١٤٧. متاح: http://www.al-jazirah.com/ 2011/20110623 /fe25.htm) ولم يبدأ العمل به حتى الآن (عام ٢٠١٨) ولازال في مراحله التأسيسية الاولية. وبتطبيق أهم المؤشرات[٣] لقياس الاستدامة الحضرية على مدينة نجران المدينة الاولى بمنطقة نجران الادارية كما في جدول (١٥) الذي يعرض مؤشرات مدينة نجران ومقارنتها بمؤشرات مدينة الرياض ومؤشرات إجمالي مدن المملكة العربية السعودية، تبين منه :

---

(١) برنامج مستقبل المدن السعودية : برنامج تعاون فني بين وزارة الشئون البلدية والقروية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تم إطلاقه عام ٢٠١٤، ويهدف إلى تنمية رؤية جديدة وإطار تخطيط استراتيجي للمستقبل الحضري المستدام في المملكة العربية السعودية تبعا للمعايير العالمية تماشياًً مع خطة التحول الاستراتيجي الجديدة للوزارة ،الهادف الى توفير "مدن مزدهرة منتجة وعادلةً وشاملة اجتماعياً ومستدامة بيئيا ذات بنية تحتية كافية ومناسبة وذات جودة حياتية مرتفعة" .

https://www.futuresaudicities.org/wp-content/uploads/2017/07/Newsletter-July-Aug-Arabic-V1.pdf

(٢) عبارة عن مركز لرصد مؤشرات بيئية واقتصادية واجتماعية والبنية التحتية مستقاة من مؤشرات الأمم المتحدة، ترمي لإعادة تخطيط المدن والحّد من النمو المساحي الأفقي. ولذا أصدر مجلس الوزراء عام ٢٠١٥ قرارًا يقضي بإنشاء وحدة تنظيمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوى "إدارة عامة" ترتبط بوكالة الوزارة لتخطيط المدن بمسمى (المرصد الحضري الوطني)، يكون مرجعاً لكل ما يتعلق بعملية الرصد الحضري في الدولة يتبعه ستة عشر مرصدا حضريا، يقوم بإجراء التنظيمات والخطط الاستراتيجية في بناء مستقبل المدن في المملكة يتوزع في عواصم المناطق الادارية وأربع مدن رئيسية.

(٣) أجرى الجارالله وآخرون (٢٠١٥) دراسة لتحديد أهم مؤشرات التنمية الحضرية الدولية المستدامة التي طبقها باحثون دوليون في دراساتهم لقياس الاستدامة الحضرية بالمدن، وتوصلوا الى أن أهم المؤشرات التي تقيسها تلك الدراسات هي : عدد المركبات/ألف نسمة، ونسبة المستفيدين من المياه المحسنة والصرف الصحي واستهلاك الكهرباء، وكميات ثاني أوكسيد الكربون في الجو، كما عملت دراستهم على حصر المؤشرات الاكثر أهمية في قياس الاستدامة الحضرية بالمدن باستخدام معاملات الارتباط والانحدار على جميع المؤشرات التي تناولتها الدراسات والبحوث الدولية عن التنمية الحضرية المستدامة والتي اعتمدتها الدراسة الحالية في الجدول (١٥).

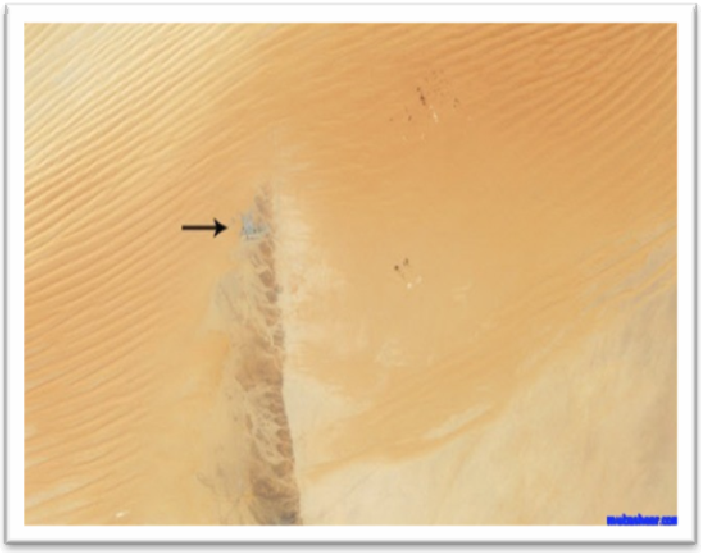

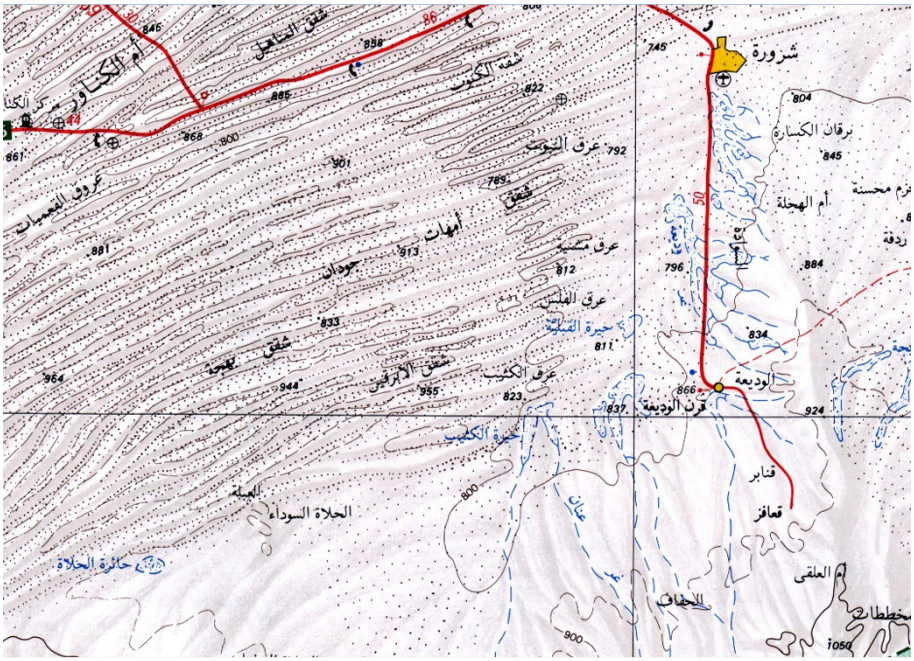

شكل (١٢) : صورة موقع مدينة شرورة وسط الكثبان الرملية في صحراء الربع الخالي.

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على :http://www.daleel-malaysia.com/vb/tourism83040

جدول (١٥) : أهم مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينتي نجران والرياض ضمن مناطقها الإدارية وإجمالي المملكة العربية السعودية.

م	المؤشر	مدينة نجران	مدينة الرياض	المملكة العربية السعودية
١.	النمو السكاني بالمنطقة الإدارية ما بين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠	٦,٥%	٦,٩	٧,٧%
٢.	النمو السكاني بالمملكة مابين عامي ١٩٧٤ -٢٠١٠	٧,٧%	٧,٧%	٧,٧%
٣.	كثافة السكان	٨٧,٨ نسمة/كم^{٢}	٢٤٣ نسمة/كم^{٢}	١٤ *
٤.	نسبة السكان في أكبر المدن إلى جملة سكان المدن في المنطقة الإدارية	٦٤,٥%	٨٣%	٢٣,٤%
٥.	تعداد السكان في التجمعات الحضرية أكبر من مليون	لا يوجد	٥,١٨٨,٢٨٦ نسمة	١٢,٨١٧,٩٠٧
٦.	نسبة سكان المناطق الحضرية في المنطقة الإدارية	٩١,٣%	٩٢,٣%	٨٢,٧
٧.	مرافق الصرف الصحي المحسنة	٥%	٥١%	٤٤,٦%
٨.	مصدر محسن لمياه الشرب	١٢%	٩٧%	٧٠,١%
٩.	نصيب الفرد اليومي من المياه	١٠٨	٣٣٧	٢٦٣
١٠.	عدد المركبات للسكان السعوديين	١٢٩ مركبة/١٠٠٠ نسمة	٢٧٤ مركبة/١٠٠٠ نسمة	١١١ مركبة/١٠٠٠ نسمة
١١.	عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية لكل معلم	١٢,١ تلميذ/معلم	١٧,٥%	١٠,٩%
١٢.	نصيب السكان من الأسّرة في المستشفيات	سرير/٤٦٣ نسمة	سرير/٤٥٣ نسمة	سرير/٥٨٤ نسمة
١٣.	عدد مستخدمي الانترنت	٤٧ مستخدم/١٠٠ نسمة	٥٥,٥ مستخدم/١٠٠ نسمة	٦٨,٥ مستخدم/١٠٠ نسمة**
١٤.	معدل استهلاك الكهرباء	(+)٧٩,٧%	٧٧٤٠ ك.و.س/الفرد	٩٢٢٤ ك.و.س/الفرد ٩٥,٧%
١٥.	معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	لا يتوفر	لا يتوفر	١٦,٦ طن متري/السنة

المصدر: من حساب الباحثة من المصادر: https://www.researchgate.net/...Al...indicators/.../55d92d0708aec156b9ac2d83

* بدون مساحة الربع الخالي : وزارة الشؤون البلدية والقروية، المرصد الحضري الوطني، ص ٢٢. ** https://www.tech-wd.com/wd/2016/08/31/internet-users-in-saudi

- استهلاك الكهرباء : https://www.stats.gov.sa/ar/node/10127

- (+) البيانات التي توفرت هي نسبة السكان الذين وصلتهم خدمات شبكة الكهرباء.

- الهيئة العامة للاستثمار، منطقة نجران، التقرير الاقتصادي ١٤٣٤هـ (٢٠١٤).

١. أظهرت مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة أن مدينة نجران تقل في مستوى جودة الحياة عن مدينة الرياض، سواء في توفر مرافق الصرف الصحي المحسن أو توفير مصدر محسن لمياه الشرب أو في نصيب الفرد اليومي من المياه وكذلك في عدد المركبات لكل الف من السكان وفي نصيب السكان من الأسّرة في المستشفيات.
٢. تقل مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة نجران عن مستوى جودة الحياة على مستوى اجمالي المدن في الدولة، فيما عدا مؤشري عدد المركبات لكل الف من السكان ونصيب السكان من الأسّرة في المستشفيات.
٣. كانت نسبة مؤشر عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية لكل معلم بمدينة نجران أقل منها بمدينة الرياض، ويمكن تعليل ذلك بأن الاقبال على التعليم في مدينة نجران أقل منه في مدينة الرياض، فقد بلغت نسبة الامية في الاولى ٩,٨% من السكان أما في مدينة الرياض لم تتعد نسبة الأمية ٢,٥% من جملة السكان، وبلغت نسبة الاميين في سن المرحلة الابتدائية نسبة للملتحقين في نفس الفئة العمرية ٦% في نجران بينما لا يوجد أمية في الرياض لهذه الفئة (حساب الباحثة اعتمادا على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٠).
٤. لم تتوفر بيانات عن معدل انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون سوى على مستوى الدولة ،ففي مدينة الرياض بيّنت مؤشرات مرصدها الحضري ارتفاع نسبة غاز ثاني اكسيد الكبريت بنسبة تصل الى ٠,٠٣٧٦%، أما مدينة نجران فلم تتوفر أي بيانات متاحة تبين مستوى الانبعاثات الدفيئة في المدينة.

النتائج :

١. تمكنت الدراسة من تنميط اتجاه التحضر ونمو سكان المدن في منطقة نجران منذ انضمامها الى الدولة السعودية عام ١٩٣٢ وحتى عام ٢٠١٠ حسب نموذج منحنى التحضر لنورثام.
٢. تزايد سكان المدن مابين عامي ١٩٧٤-٢٠١٠ فأصبح تسعة أفراد لكل عشر من جملة سكان منطقة نجران يعيش في مدينة عام ٢٠١٠، بعد ان كانوا يمثلون الثلث عام ١٩٧٤، والعكس بالنسبة لسكان الريف فبعد ان كانوا اغلبية عام ١٩٧٤ يمثلون ٦٠,٣%، تراجعت نسبتهم الى ٩,٦% من سكان المنطقة عام ٢٠١٠.
٣. كانت نسبة سكان المدن بمنطقة نجران عام ١٩٧٤ أقل من النسبة العامة لسكان المدن على مستوى الدولة، ثم تجاوزتها عام ٢٠١٠ بنسبة ٧,٧% حيث بلغت ٩٠,٤%.
٤. صّنفت الدراسة توزيع نسب سكان المدن في امارة المنطقة ومحافظاتها عام ٢٠١٠ الى ثلاث فئات ،وحسب نسب سكان الريف الى فئتين.

٥. استمرار هيمنة المدينة الاولى – مدينة نجران – منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠١٠، وهذا يعكس التباين في نمو وتوزيع سكان المدن بالمنطقة وأن الاتجاه السائد للنظام الحضري يؤكد ظاهرة الهيمنة.

٦. اظهرت دراسة التصنيف الحجمي لأمارة ومراكز محافظات منطقة نجران الادارية في فئات حجمية مدى التفاوت في عدد السكان بينها لصالح الفئات الحجمية (اكثر من مائة الف نسمة) منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠١٠.

٧. يتفاوت توزيع سكان المدن بين الفئات الحجمية بصورة غير متوازنة بسبب المركزية الشديدة للسكان في المدن ذات الحجم الاكبر،فتستأثر الفئة الحجمية (اكثر من مائة الف نسمة) ٧٢,٢% من سكان المدن عام ١٩٧٤، ارتفعت الى ٦٢,٣% عام ١٩٩٢، ورغم زيادة اعداد المدن الى تسع مدن عام ٢٠٠٤ فإن الفئة الحجمية (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) استأثرت بنسبة ٦٥,٣% من سكان المدن، يتركزون في مدينة واحدة هي مدينة نجران التي صارت تضم ٦٤,٥% عام ٢٠١٠.

٨. دلت قيمة مؤشر التوازن الحضري وجود اختلال في التوزيع السكاني الحضري بمنطقة نجران، وازداد حجم الاختلال في شبكة المدن من ثلث سكان المدن الى اكثر من الثلثين فيما بين العامين ١٩٧٤–٢٠١٠ على الترتيب. وسجلت مدينة نجران حجما يفوق الحجم المثالي المتوقع حسب مؤشر التوازن الحضري يمثل ربع سكانها عام ١٩٧٤، وزادت قيمة المؤشر عام ٢٠١٠ الى اكثر من نصف سكانها ليمثلوا فوائض سكانية بحاجة لإعادة التوزيع.

٩. استمرار استقطاب مدينة نجران للسكان للحصول على الخدمات وفرص التعليم والعمل والاستثمار نتيجة لتفاوت مستوى الخدمات البلدية بين المدن، فعلى حين صّنفت بلدية مدينة نجران الى مستوى أمانة منذ عام ٢٠٠٤؛ نجد أن ثلثي بلديات المنطقة حتى عام ٢٠١٥ لم تتجاوز مستوياتها (د – هـ) فإنعكس على مؤشر التركز السكاني بالمنطقة الذي بلغ ٦٨% عام ١٩٧٤ ثم ارتفع الى ١١٤,٣% عام ٢٠١٠ فإتجهت مؤشراته للارتفاع بسبب تزايد التركز السكاني في الأمارة وبعض المحافظات وتخلخلها في الأخرى،وهذا يتطلب إعادة توزيع للسكان قدّر عددهم ٢٠٨٣٢٨ نسمة بحاجة لإعادة توزيع عام ٢٠١٠.

١٠. أظهرت مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة أن مدينة نجران تقل في مستوى جودة الحياة عن مدينة الرياض ،سواء في توفر مرافق الصرف الصحي المحسن أو توفير مصدر محسن لمياه الشرب أو في نصيب الفرد اليومي من المياه وكذلك في عدد المركبات لكل الف من السكان وفي نصيب السكان من الأسّرة في المستشفيات.كما تقل عن مستوى جودة الحياة على مستوى اجمالي المدن في الدولة، فيما عدا مؤشري عدد المركبات لكل الف من السكان ونصيب السكان من الأسّرة في المستشفيات.

التوصيات :

١. توجيه الاهتمام من قبل الجغرافيين لدراسة منطقة نجران الادارية، وأهمية اعداد أطالس للظاهرات الطبيعية والبشرية تصّنف خصائصها على مستوى المنطقة الادارية وعلى مستوى المدن.

٢. امكانية الاستعانة بالجمعية الجغرافية السعودية لإمداد المرصد الحضري بخبراء وطنيين للعمل في اعداد المؤشرات الحضرية للتنمية المستدامة وتشغيل مرصدها الحضري.

٣. الحد من نمو مدينة نجران الافقي التي ابتلعت خلال توسعها في الفترة ١٩٧٤-٢٠١٠ عديد من القرى والبلدات، وما يتبع ذلك من ترييف للمدينة وتغيّر في استخدامات الارض على حساب الاراضي الزراعية.

٤. تتمتع المنطقة بثروات طبيعية وتاريخية تفتح آفاق تنمية سياحية تدر دخلاً وتؤمن فرصاً وظيفية، ولابد ان يسبق ذلك الارتقاء بمستوى جودة الحياة في المنطقة.

٥. اعداد استراتيجية لإعادة توزيع السكان داخل المنطقة والتركيز على إدارة وتوجيه حركة التوسع العمراني لدعم وتنمية مدن متوسطة تكون نوايات لتحقيق المدن المستدامة.

٦. انشاء مركز يضم قواعد بيانات وإحصاءات على مستوى المنطقة والمدن يتبع هيئة الاحصاء والمعلومات المركزية، لكي يتمكن الباحثين والخبراء من اجراء دراساتهم البحثية التي تسهم في رصد وتحليل المشكلات التي تعاني منها المنطقة.

الملاحق

ملحق (١) : نموذج منحنى التحضر لنورثام.

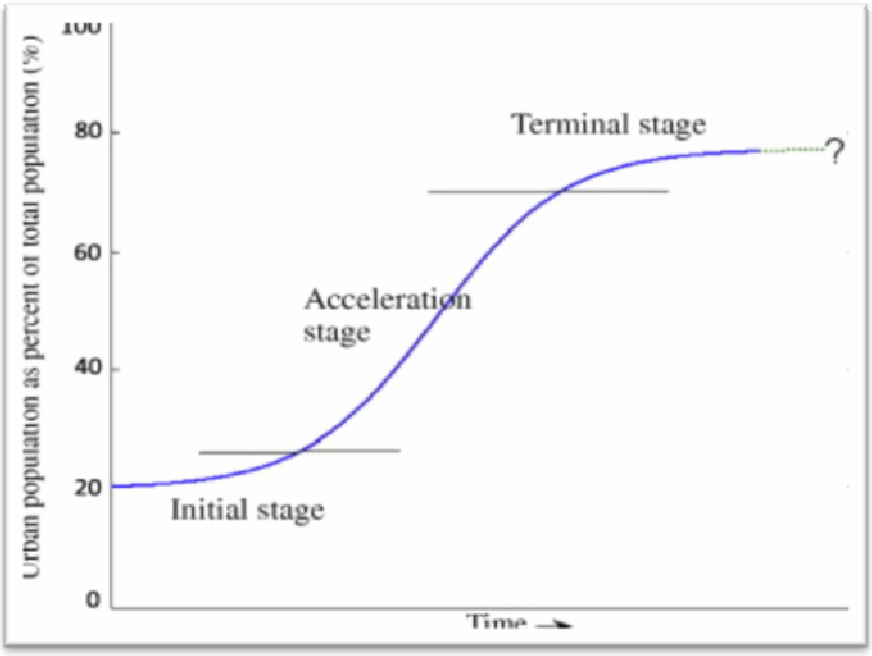

ملحق (٢) : مؤشر التركز السكاني في منطقة نجران الإدارية في العامين ١٩٧٤-٢٠١٠.

الإمارة و المحافظات	السكان % عام ١٩٧٤	مؤشر التركز ١٩٧٤	السكان % ٢٠١٠	مؤشر التركز ٢٠١٠	مؤشر إعادة التوزيع
امارة نجران	٥٢,٦	٣٨,٣	٦٥	٥٢,٥	١٢,٤
محافظة شرورة	٩,٤	٤,٩ –	١٧	٤,٥	٧,٦ –
محافظة حبونا	٩,١	٥,٢ –	٤	٨,٥–	٥,١
محافظة بدر الجنوب	٦,٥	٧,٨ –	٢	١٠,٥–	٤,٥
محافظة يدمة	٧	٧,٣ –	٣,٣	٩,٢ –	٣,٧
محافظة ثار	٥,٥	٨,٨–	٣,٢	٩,٣ –	٢,٣
محافظة خباش	١٠	٤,٣ –	٤,٤	٨,١ –	٥,٦
محافظة الخرخبر*	---	---	٠,٨	١١,٧–	---
المجموع	**١٠٠**	**٦٨**	**١٠٠**	**١١٤,٣**	**٤١,٢**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: مصلحة الإحصاءات السكانية والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٤-٢٠١٠.

المراجـــع

أولاً : المراجــع العربية.

- أبو الزنط، ماجدة وغنيم، عثمان (٢٠٠٦)، التنمية المستديمة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد ١٢، العدد (١) الاردن، البلقاء، ص ص ١٤٥-١٧٢.
- ابو العلا، (١٩٧٩)، عسير – جنوب غرب المملكة العربية السعودية، معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات خاصة، القاهرة .
- ابو صبحة، كايد، (٢٠٠٣)، جغرافية المدن، ط١، دار وائل، عمان.
- أرباب، محمد إبراهيم (٢٠٠٠م)، "تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية"، العدد ٢٦-٢٧.
- البنك الدولي (١٩٦٥)، تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، واشنطن.
- الربدي، محمد صالح (٢٠٠٥)، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية : مصادر المعلومات والبيانات السكانية، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الجار الله، أحمد الجار الله (٢٠٠٠)، "جغرافية الحضر مدخل إلى المفاهيم وطرق التحليل"، مطبعة ألوان، الرياض.
- الجارالله، أحمد والقحطاني، هند (٢٠١٤)، توثيق رقمي للنمو الحضري في المملكة العربية السعودية ١٩٠٢-٢٠١٠م، جامعة الدمام، كلية العمارة والتخطيط، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، الدمام.
- الجارالله، أحمد وآخرون (٢٠١٠)، علاقات ومحددات الاستدامة الحضرية الدولية، مجلة العمارة والتخطيط، المجلد(٢٧)، كلية العمارة والتخطيط، الرياض، ص ص ٢٤٩-٢٦٦.
- السرياني، محمد محمود (١٤١٣هـ)، السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي، ج٣، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.
- الشامخ، احمد، (١٤٠١)، توطين البدو في المملكة العربية السعودية "الهجر"، ترجمة: أبو عياش، عبدالاله، النشرة الجغرافية (٣)، الجمعية الجغرافية الكويتية.
- الشريف، عبدالرحمن (١٩٨٤)، "جغرافية المملكة العربية السعودية: أقليم جنوب غرب المملكة"، ج٢، دار المريخ، الرياض.
- الشريف، محمد مسلط وآخرون (١٤١٩هـ)، الاسكان في المملكة العربية السعودية طموحات وانجازات مائة عام، وزارة الاشغال العامة، وكالة الوزارة لشؤون الاسكان، الرياض.

- الشمراني، صالح (١٤١١هـ)، أثر الدعم الحكومي في نمو قطاعي الاسكان والصناعة في بعض المدن السعودية، مطبوعات نادي مكة الثقافي الادبي (٧٥)، مكة المكرمة.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (١٩٨٩)، "مستقبلنا المشتركة"، ترجمة عارف، محمد كامل ،سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الهمداني، الحسن يعقوب (١٣٩٧هـ)، صفة جزيرة العرب، (تحقيق) الأكوع، محمد علي، دار اليمامة، الرياض.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤٣٠)، برنامج المرصد الحضري لمدينة الرياض، الرياض.
- تويتشل، ك.س، (١٩٥٥)، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة :شكيب الاموي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- جريس، غيثان بن علي بن (٢٠١٢)، القول المكتوب في تاريخ الجنوب (عسير ونجران)، ج٣، ط١، مطابع الحميضي، الرياض.
- حمزة، فؤاد (١٩٦٨)، قلب جزيرة العرب، ط ٢، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- فرسبي، وليام باركر، (١٩٩٩)، تجربة التحضر السعودية من منظور مقارن، في: التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، تحرير الهذلول، صالح وإيدادان، نارايانان، دار السهن، الرياض.
- كامل، مها سامي (٢٠٠١)، منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، القاهرة.
- كحالة، رضا، (١٣٨٤هـ)، جغرافية شبه جزيرة العرب، مكتبة النهضة الحديثة، مكة.
- مجموعة مؤلفين (١٤٢٨هـ)، موسوعة المملكة العربية السعودية، منطقة نجران، المجلد الخامس عشر، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض.
- محسوب، محمد صبري وآخرون (١٤٢٢هـ)، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية: السكان وتطور العمران، مكتبة رشيد، الزقازيق.
- مشخص، محمد (٢٠٠٠)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، ط٢، دار كنوز العلم، جدة.
- مصيلحي، فتحي (٢٠٠٠)، جغرافية المدن "الاطار النظري وتطبيقات عربية "، مطابع التوحيد بشبين الكوم، مصر.
- الهيئة العامة للمعلومات والإحصاءات، دليل الخدمات لمنطقة نجران، ٢٠١٥، الرياض.
- عاشور، أشرف محمد (٢٠٠٨)، جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- غضبان، فؤاد (٢٠١٥)، التحضر والحضرية في ظل عالم متغير، دار اليازوري العلمية، الاردن.
- هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (١٤٣٣هـ)، المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام، جدة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة (٢٠١٠-٢٠١٤)، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- _____، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التعدادات العامة للسكان والمساكن للأعوام ١٣٩٤ – ١٤١٣ – ١٤٢٥ – ١٤٣١هـ.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٩٨٤)، بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لقرى وهجر المملكة، الرياض.
- _____، وكالة تخطيط المدن، (١٤٣٢هـ)، مشروع المرصد الحضري الوطني، التقرير الفني الرابع.
- _____، وكالة تخطيط المدن، (١٤٣٢هـ) دليل الخدمات، التقرير الفني الرابع.
- وهبة، حافظ، (١٣٨٧هـ)، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٥، لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة.

ثانياً : المراجع غير العربية.

- Twitchell, K.S., (1953), "'Saudi Arabia:With an Account of the Development of 1st Natural Resources"', Princeton University Press, Princeton, New Jersey, U.S.A.
- Williamson J.C. (1965), "Regional Inequality and the Process of National. Development and Cultural Change", The University of Wisconsin, U.S.A.
- Browning, H.L & Gibbs, J.P., Some Measure of Demographic and Spatial Realationships Among Cities, in: Gibbs, J.P. (ed), Urban Reserch Methods, NewDelhi, 1960.

ثالثاً : الروابط والمواقع الالكترونية.

- http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-13/5.pdf
- مجلة بيئة المدن الالكترونية ،الحلول المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة للمدن، العدد الثالث عشر– يناير ٢، ص ٢٢:

Eng. Nadine Chahine Bitar Founder – Place Making Turning urban spaces into places Email: nadine@placemakin gme.com
http://www.daleel-malaysia.com/vb/tourism83040/
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

- البنك الدولي، تنمية المناطق الحضرية، 2010 | 6 \ 6 متاح:
https://data.albankaldawli.org/topic/urban-development
http://www.mcit.gov.sa/ar/Communication/Pages/Reports.aspx
http://www.al-jazirah.com/2004/20040602/hv1.htm
https://ar.unhabitat.org/saudi-arabia/
http://www.al-jazirah.com/2011/20110623/fe25.htm
https://www.futuresaudicities.org/wp-content/uploads/2017/07/Newsletter-July-Aug-Arabic-V1.pdf
https://ar.unhabitat.org/governance/
https://www.researchgate.net/...Al...indicators/.../55d92d0708aec156b9ac2d83
https://www.tech-wd.com/wd/2016/08/31/internet-users-in-saudi/
https://www.stats.gov.sa/ar/node/10127
https://sabq.org/c7ugde
http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTOTAL-DLKX201201004.htm
CHEN, Yan-guang,.2013," On the Urbanization Curves : Types,Stages,and Research Methods", (Department of Geography,College of Urban and Environmental Sciences, Peking University, Beijing 100871, China.
http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/14/urban-development-results-profile

UrbanizationCurve and Urban System in Najran Administrative Area and Assessment of Sustainable Urban Development

ABSTRACT

The study dealt with the patterns of the urbanization curve in the Najran administrative Area. The size of the cities has grown, with urban residents accounting for approximately 9:10 of the total population of Najran in 2010, after representing a third in 1974, and vice versa for the rural population. The urban population percentage in 1974 was lower than the general percentage of urban population nationwide, but exceeded them in 2010. The region and its governorates were classified according to the ratio of urban population to three categories in 2010, and the general trend of the urban system confirmed the dominance phenomenon, as the dominance of the first city - Najran city - continued throughout the study period. Size classification study of the Najran region governors in size groups showed the extent of the disparity in the governmental centers population in favor of the size groups (more than one hundred thousand people) through the study period, the city population was not distributed among the size groups in a balanced manner, with Najran city accounting for 64.5% in 2010. The application of the urban balance index showed its value to the imbalance in urban population distribution in Najran, and the imbalance in the urban network increased from one-third of the urban population to more than two-thirds between 1974 and 2020, respectively. The Najran city recorded a size exceeding the ideal size expected by the urban balance index, which represents more than half of its population in 2010 to represent population surpluses need to be redistributed. While the Najran Municipality has been classified to a level of district since 2004, two thirds of the municipalities in the region until 2015 have not exceeded their levels (D - E), resulting in a discrepancy in regional development. The most important of sustainable urban development indexes showed that Najran city is less in life quality than Riyadh city, and the lowest indexes of life quality of the total cities in the country.

Key Words: Najran Administrative Area - Najran City - Urban System - Sustainable Urban Development - Urban Dominance - Urban Population - Urbanization Curve.